مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد : فإن علم الرجال ذو فنون متشعبة وأنواع متفرقة، ومن أهم ما يجب العناية به في هذا الباب تمييز المتشابهين من الرواة، ولذا عني به الأئمة منذ بدئ التصنيف في علم الرجال، خاصة الرواة المتفقون في أسمائهم المفترقون في أشخاصهم، وربما علا الاتفاق في الآباء بل وفي الجدود، ويزداد الأمر إشكالاً عند الاتفاق في الرواة أو الطبقة أو البلد ونحو ذلك، وقد لمست تنبيهات وإشارات عابرة في تمييز بعض الرواة عن بعض لدى بعض المؤرخين القدماء من المحدثين، كأمثال البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان، فأردت أن أقوم بدراسة تتبعت فيها أوجه الاشتباه التي حدت بهؤلاء الأئمة التنبيه إلى أن فلانًا ليس بفلان ونحو ذلك، في دراسة استقرائية لهذه التراجم وأوجه اشتباهها ببعض، والبحث يتكون من التالي: من مقدمة، وتمهيد، وقسمين: قسم نظري وآخر تطبيقي.

أولاً – المقدمة: ذكرت فيها موضوع البحث والمنهج المتبع فيه جمعه وتدوينه وخطته.

ثانيًا – تمهيد: ذكرت فيه نبذة مختصره عن أهمية هذا الفن وفائدته.

ثالثًا – القسم النظري: ويرتكز على دراسة تأصيلية للأسماء المشتبهة وطرف من المصنفات فيه، وذكر الأنواع التي تتعلق بها عند أهل الاصطلاح، وموضوعها والأمثلة عليها.

رابعًا – القسم التطبيقي: ويتناول أوجه الالتباس بين الرواة عند المحدثين المتقدمين ممن صنف في التراجم، ويحوي أربعة وعشرين وجهًا من وجوه الاشتباه التي يلزم من وجودها أو بعضها إلحاق الراوي برواة التمييز.

وشرطي في الأمثلة التطبيقية أن ينص أحد من المتقدمين ممن سبق الخطيب على الاشتباه بين راويين أو أكثر، وعند عدم وجود ذلك اجتهد وأذكر أمثلة للأوجه المستنبطة.. وقد اكتفيت بمثال لكل وجه وربما زدت في بعضها أكثر من مثال للفائدة.

ولم أنطلق في جمعي لهذه الأمثلة من تصانيف الخطيب، وإن نصصت على تخريج الخطيب لهذا الباب أو ذاك عقب كل وجه، أو نبهت على ما لم يورده، وإنما هذه الأوجه التي ذكرت مستنبطة مما يتفق ويفترق فيه الرواة، مع العلم أن الخطيب لم يصرح بشيء من هذه الأوجه في كتابه (المتفق)، ولا الهروي في كتابه (مشتبه اسأمي المحدثين)، وإنما وقعت لي بالاستقراء.

وأسوق لكل وجه من هذه الأوجه أمثلة تطبيقية مما صرح به بعض أئمة تاريخ الرواة من المتقدمين، أو مما وقع لي من إشاراتهم الخفية.

أما المنهج الذي سلكته في التراجم التطبيقية فعلى النحو التالي:

أولاً – أسوق اسم ونسب الراوي بما يميَّزه عن غيره.

ثانيًا: أذكر بعض شيوخه وتلاميذه وخاصة من يكون ذكره من أسباب الاشتباه.

رابعًا: لم أفصل في الترجمة وإنما أكتفي بذكر بعض أقوال النقاد في شأن الراوي، إن وُجدت.

خامسًا: اكتفيت في توثيق هذه النصوص بإحالتي على مصادر الترجمة.. ولا أعدو الكتب الثلاثة، ينبوع معرفة الرجال (التاريخ الكبير) للبخاري، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(الثقات) لابن حبان.. إلا في النادر؛ لأني جعلتها مجال الدراسة.

سادسًا: سيكون هناك بعض التراجم الزائدة للتوضيح والبيان أو لكون لها

علاقة بالمترجمين المشتبهين من حيث الالتباس ولو بوجه من الوجوه.

سابعًا: أنقل من مصدر أو مصدرين متصرفًا في الترجمة بالاختصار، مع إبراز ما يتعلق بالتمييز بين الرواة من كلام المصنف، أو توجيهه وبيانه إن كان خفيًا أو غير ظاهر، مع ذكر أوجه الاشتباه بين الرواة.

تمهيد

إن من أهم أسس تاريخ التراجم والرواة الفصل والتمييز بين المشتبهين فمن لوازم الترجمة لأي راو من الرواة التنبيه على نظيره وشبيهه ممن يحتمل أن يلتبس به، إما لاتفاق الأسماء والأنساب، أو الكنى، أو الألقاب، والبلدان ونحو ذلك مما يورث الخلط بين الرواة، فيُضعَّف الثقة ويوثَّق الضعيف بسبب هذا التشابه، وقد زادت أهمية هذا اللون من التراجم في الأعصار المتأخرة.

ولعلَّ أنفع ما يدفع به غائلة مثل هذا الخلط الرفع في أسماء الأباء والنَّسب، وكلما زيد في ذلك كلما أُمن الالتباس، وهذا نادرًا ما يتحقق في كتب الرواية لأنهم يتطلبون الاختصار من طول الأسانيد.

ومما يدلُّ على أهمية هذا الفن، وطريف ما يُحكى من التشابه في الأسماء ما ذكره ابن خلكان في (وفيات الأعيان)[1]، في ترجمة (المعافى بن زكريا)، قال: (ومن غريب ما اتفق له ما حكاه أبو عبد الله الحميدي[2]، صاحب (الجمع بين الصحيحين)، قال: قرأت بخط أبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني: حججت سنةً، وكنت بمنى أيام التشريق، فسمعت مناديًا يُنادي: يا أبا الفرج، فقلت: لعله يريدني، ثم قلت: في الناس خلق كثير ممن يكنى أبا الفرج، ولعله ينادي غيري، فلم أجبه، فلما رأى أنه لا يجيبه أحد نادى: يا أبا الفرج المعافى، فهممت أن أجيبه، ثم قلت: قد يتفق أن يكون آخر اسمه المعافى، ويكنى أبا الفرج، فلم أجبه، فرجع فنادى: يا أبا الفرج المعافى بن

---

(1) (5: 223).

(2) له مصنف في المؤتلف والمختلف ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (19: 124) مما يدل على عنايته بالأسماء المشتبه.

زكريا النهرواني، فقلت: لم يبق شك في مناداته إياي إذًا؛ ذكر اسمي وكنيتي واسم أبي وبلدي الذي أنسب إليه، فقلت: ها أنا ذا فما تريد؟ قال: لعلك من نهروان الشرق، فقلت: نعم، فقال: نحن نريد نهروان الغرب، فعجبت من اتفاق الاسم والكنية واسم الأب، وما انتسب إليه، وعلمت أنَّ بالغرب موضعًا يُسمى النِّهروان، غير النِّهروان الذي بالعراق).

ومن أمثلة ما ذكر أهل العلم من الاشتباه الغامض في أسامي المشهورين:

الحسن بن عبد اللَّه العسكري، والحسن بن عبد اللَّه العسكري

الأول: أبو أحمد اللغوي صاحب كتاب (التصحيف) (ت 382هـ).

والثاني: أبو هلال صاحب كتاب (الأوائل) كان حيًا سنة (395هـ).

فاتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة والعلم، والطبقة.

ولم يفرق بينهما إلا الكنية؛ لأنَّ الأول: أبو أحمد، والثاني: أبو هلال.

ولذا كثير من أهل العلم بالتاريخ لا يفرِّقون بينهما، ويظنون أنهما واحد[1].

أهمية معرفة المشتبه من أسماء الرواة:

فائدة معرفة هذا اللون من التراجم: الأمن من اللبس، وخلط الرواة المتشابهين بعضهم ببعض، والحاجة أشد إلى ذكر هذا النوع من التراجم عند تطرُّق احتمال التباس راوٍ ثقة بآخر ضعيف، أو راوٍ مشهورٍ جدًا براوٍ آخر مغمور، بحيث يشتهر الأول بصحبة شيخٍ معين فعند ذكره في الإسناد لا ينصرف الذِّهن إلا إليه، عندها يقع الاشتباه في هذا النوع حتى لكبار الحفاظ.

فمثال الأول: قول ابن حبان في (الثقات)[2]: (سليمان بن داود الخولاني.

---

(1) انظر بغية الطلب (1: 25).

(2) (6: 387).

من أهل دمشق، يروى عن: الزهرى قصة الصدقات . روى عنه: يحيى بن حمزة، وقد روى أبو اليمان، عن شعيب، عن الزهرى بعض ذلك الحديث. وليس هذا بسليمان بن داود اليمامي ذلك ضعيف وهذا ثقة، وقد رويا جميعا عن الزهرى).

ومثال الثاني: قول ابن حبان في (الثقات)[1] في ترجمة (عكرمة مولى بن عباس): (يروي عن: ابن عباس. روى عنه: العوام بن حوشب. وليس هذا بعكرمة الأول (يعني البربري المشهور) هذا يروى الحكايات، وما أعلم له راويًا إلا العوام بن حوشب). اهـ.

ويزداد الأمر غموضًا عندما يشترك في الرواية عنهما تلميذ واحد، ويشتركان في الرواية عن شيخ واحد: مثاله: ما أورده أبو الفضل الهروي في (مشتبه أسامي المحدثين) [2]، فقال: (أبو إسحاق الذي يروى الثوري وشعبة جميعا عنه عن عبد الله بن أبي أوفى أربعة: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي. وأبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني. وأبو إسحاق إسماعيل بن رجاء الزبيدي. وأبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري. قد رووا كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى ، روى عنهم كلهم سفيان الثوري وشعبة. والفرق بينهم: أن الثوري وشعبة إذا رويا عن أبي إسحاق السبيعي لا يزيدان على أبي إسحاق ، والغالب على رواية أبي إسحاق السبيعي عن الصحابة البراء بن عازب وزيد بن أرقم.

وإذا رويا عن أبي إسحاق الشيباني فإنهما يذكران الشيباني في أكثر الروايات، وربما لم يذكرا وما يرويان عن الشعبي فهو الشيباني دون غيره.

---

(1) (5: 230).

(2) (ص 67- 68)، (ص193)، وقد ذكر هذا المثال بعينه وشرحه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص230)..

وأما أبو إسحاق الهجري فإن شعبة أكثرهما رواية عنه، وأكثر رواية الهجري عن أبي الأحوص الجشمي). اهـ.

ومن أمثلة ما وقع فيه الوهم ما رواه العباس الدوري في (التاريخ)[1] عن ابن معين، أنه قال: وقد روى مالك بن أنس عن شيخ يقال له: عبد الملك بن قريب، وهو الأصمعي، ولكن في كتاب مالك: عبد الملك بن قرير وهو خطأ ! إنما هو الأصمعي. اهـ.

قال الخطيب: (قد غلط ابن معين في هذا القول غلطًا ظاهرًا، وأخطأ خطأً فاحشًا. وحديث مالك صحيح، رواه عنه كافة أصحابه، وساقه في (موطئه) عن عبد الملك بن قرير، عن محمد بن سيرين.

ويُرى أن الوهم دخل فيه على يحيى لاتفاق الاسمين وتقارب الأبوين، أعني عبد الملك بن قُرير، وعبد الملك بن قُريب ؛ مع ما أخبرنا به أبو سعيد الصيرفي، قال: سمعت محمد بن يعقوب الأصم يقول: سمعت الأصمعي، يقول: "سمع مني مالك بن أنس" فلما صح سماع يحيى هذا من الأصمعي واسمه عبد الملك بن قُريب، وانتهت إليه رواية مالك عن عبد الملك بن قُرير، ظنه الأصمعي، فقضى على مالك بالخط والزمه الوهم.

ولو أمعن يحيى النظر، لعلم أن الأصمعي لا يروي عن محمد بن سيرين.

وعبد الملك بن قُرير الذي روى عنه مالك هو: العبدي أخو عبد العزيز بن قرير من أهل البصرة. ولا أعلم روى عن عبد الملك غير مالك...

فإذا كان يحيى بن معين لم يسلم من الوهم مع ثبوت قدمه في هذا العلم، لأدنى شبهة دخلت عليه من قبل كلام وقع إليه، فكيف يكون حال من هو دونه، إذا ورد اسمان في كل جهة متفقان نسبًا، وتسميةً، وطبقةً، وروايةً.

---

(1) التاريخ (3: 215/ برقم 993).

إن وقوع الإشكال يكون أكثر، إلا من أمعن النظر فيه وتدبر)[1]. اهـ.

(1) المتفق للخطيب (1: 106- 112).

القسم الأول: الأسماء المشتبهة والعلاقة فيما بينها

وأهم المصنفات في هذا الباب

أصَّل لهذا النوع من التراجم الحاكم في كتابه القيم: (معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه) [1] في النوع السابع والأربعين، فقال: هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناهم وأساميهم؛ لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة، وهي سبعة أجناس، قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة؛ فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها، وأنا بمشيئة الله أستقصي عن هذا النوع وأدع ذكر الاستشهاد بالأسانيد تحريًا للاختصار.

فالجنس الأول من هذه الأجناس: معرفة المتشابه من القبائل فمن ذلك: القَيسيُّون والعَيشيُّون، والعَبْسيُّون والعَنْسيُّون...

الجنس الثاني من هذا النوع: معرفة المتشابه في البلدان مثل: البُخَاري، والنَّجَّاري، والنُّخَاري...

الجنس الثالث من هذا النوع: المتشابه في الأسامي ، مثل: بُرَير، وبَرْبَر، وبُرْثُن، وبَرِيْر، وبَرِيْرة، وبَرْبَري، وثُوَيْر...

الجنس الرابع من هذا النوع: المتشابه في كنى الرواة، مثل: أبو الأشْهَب، وأبو الأشْعَث...

الجنس الخامس من هذا النوع: المتشابه في صناعات الرواة: الجزَّار

(1) (ص221- 237).

والخرَّاز، والحمَّار والخبَّاز، والخزَّاز والجرَّار...

الجنس السادس من هذا النوع: قوم من رواة الآثار يروى عنهم راو واحد فيشتبه على الناس كناهم وأساميهم.

مثال ذلك: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وأبو إسحاق سلمان بن فيروز الشيباني، وأبو إسحاق إسماعيل بن رجاء الزبيدي، وأبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، قد رووا كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد روى عنهم الثوري وشعبة، وينبغي لصاحب الحديث أن يعرف الغالب على روايات كل منهم فيميز حديث هذا من ذلك والسبيل إلى معرفته:

أن الثوري وشعبة إذا رويا عن أبي إسحاق السبيعي لا يزيدان على أبي إسحاق فقط، والغالب على رواية أبي إسحاق عن الصحابة البراء بن عازب وزيد بن أرقم، فإذا روى عن التابعين فإنه يروى عن جماعة يروى عنهم هؤلاء.

وإذا رويا عن أبي إسحاق الشيباني فإنهما يذكران الشيباني في أكثر الروايات، وربما لم يسميا.

والعلامة الصحيحة فيما يرويان عن أبي إسحاق عن الشعبي فهو أبو إسحاق الشيباني دون غيره.

وأما الهجري فإن شعبة أكثرهما عنه رواية، وأكثر رواية الهجري عن أبي الأحوص الجشمي، إلا أن السبيعي أيضًا كثير الروايات عن أبي الأحوص فلا يقع التمييز في مثل هذا الموضع إلا بالحفظ والدراية، فإن الفرق بين حديث هذا وذاك عن أبي الأحوص يطول شرحه... الخ.

والجنس السابع من هذا النوع: قوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيشتبه التمييز بينهم.

ومثال ذلك: السائب بن مالك، والسائب بن مالك قد رويا عن الصحابة وروى عنهما الزهري. اهـ.

قلت: ينتظم هذه الأجناس من التراجم عدة فنون عند متأخري أهل الحديث استقر عليها الاصطلاح عند هم، وهي: (المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه). وفيما بينها فروق تتضح وتتمايز بها، ولقد كان للخطيب البغدادي القِدْح المعلى في التأصيل لهذا الباب، فصنف فيها المصنفات البديعة المتقنة، وكانت كتبة مادة لكل من ألف بعده.

وقد أتعب نفسه فبنى هذا الفن على سوقه فأبدع، وأصبح موضوع المتشابه من الأسماء والكنى والنسب والألقاب وضبطها يقوم على تراث الخطيب في هذا الباب الذي تنتظمه المصنفات التالية:

1– (غنية الملتمس إيضاح الملتبس).. وموضوعه: التمييز بين ما كان مظنَّة الالتباس من أسماء الرواة، وقد صنفه على نوعين:

فالنوع الأول: في (ما يتغاير فيه اسم الراوي الواحد على صورةٍ متفقةٍ في اسمه، لكن بلفظ الكُنية في نسبته لأبيه في بعض الأحيان، مثال: (معدان بن طلحة، ومعدان بن أبي طلحة) هُما رجل واحد.

والنوع الثاني: في (ما يتغاير فيه أسماء الرواة) على صورةٍ متفقة في الاسم، لكن بلفظ الكنية في نسبة أحدهما لأبيه، مثاله: (بشر بن حرب، وبشر بن أبي حرب) فهُما رجُلان كلُّ واحدٍ منهما غير صاحبه[1].

2– (المتفق والمفترق).. وموض وعه: بيان أسماء وأنساب وردت في الحديث متفقة متماثلة، وإذا اعتبرت وجدت متفرقة متباينة، مما لا يؤمن وقوع الإشكال فيها، ولو في بعضها لاشتباهها وضاهيها [2].. وسيأتي بسط الكلام على الكتاب وضرب الأمثلة عليه.

3– (تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر

(1) غنية الملتمس (ص3– 5).

(2) (1: 105).

التصحيف والوهم).. وموضوعه: ذكر فيه أسماء المحدثين وأنسابهم التي تشتبه صورتها في الخط دون اللفظ، وجعله فصولاً خمسة:

الفصل الأول: ما تشتبه صورته في الخط وتتفق حروفه في الهجاء.

الفصل الثاني: ما يشتبه في الخط وهجاء بعض حروفه مختلف.

الفصل الثالث: ما كان في بعض حروفه تقديم على بعض مع اتفاقها في الصورة.

الفصل الرابع: ما يتقارب لاشتباهه وبعض حروفه مختلف في الصورة.

الفصل الخامس: نوادر الكتاب.

وله في كل فصل أبواب.. كثيرة.

4- (تالي التلخيص).. وموضوعه: ذكر ما يتفق من أسماء المحدثين وأنسابهم، غير أن في بعضه زيادة حرف واحد، وجعله فصلين:

الفصل الأول: الزيادة في الأبناء دون الآباء.. مثاله: زياد بن جُبير، وزيد ابن جُبير.

الفصل الثاني: الزيادة في الآباء دون الأبناء، وقدم في كل ترجمة ذكر الزائد على ما نقص عنه.. مثاله: عبد الواحد بن زياد، وعبد الواحد بن زيد[1].

5- (موضِّح أوهام الجمع والتفريق).. قال في مقدمته: (قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة كثيرة من الرواة، انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته والأمور التي يعزى إليها كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة، ذكر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه، واقتصر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغير في موضع اسمه واسم أبيه وموه ذلك بنوع من أنواع التمويه، ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات فوقوع الخطأ في جمعها وتفريقها غير

(1) تالي التلخيص (1: 39).

مأمون عليه، ولما كان الأمر على ما ذكرته بعثني ذلك على أن بينته وشرحته، ونسأل الله التوفيق لسلوك قصد السبيل فإنه تبارك وتعالى حسبنا ونعم الوكيل)[1].

6- (المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف للدارقطني) [2].. لا يوجد منه إلا قطعة[3]، ولم يطبع بعد.

7- (المكمل في بيان المهمل). مفقود.

8- (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب). مفقود.

وقد كانت هذه المصنفات الأساس لما عرف من أنواع تتعلق بمشتبه أسامي المحدثين.. وهذه الأنواع هي (المتفق والمفترق)، و(المؤتلف والمختلف)، و(المتشابه).

وقد سبق الخطيب بالتصنيف في هذا اللون من التراجم، إلا أنه زاد الأمر بسطًا وتأصيلاً، وتحريرًا لأنواع الاشتباه وتمييزًا لبعضها عن بعض، وأفرد بعضها عن بعض بالتصنيف. ومن أشهر المصنفين في هذا الباب:

1- أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (382هـ) وله كتاب (تصحيفات المحدثين).

2- الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ) في كتابه (المؤتلف والمختلف) الذي ذيل عليه الخطيب وتعقبه في (المؤتنف).

3- وأبو الفضل عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي (405هـ) في

---

(1) موضح أوهام الجمع (1: 5).

(2) الإكمال (1: 1)، الغنية (ص77)، وفيات الأعيان (3: 305).

(3) توجد نسخة منه في المانيا الغربية، برلين رقم (10157)، لدى شيخنا أ. د. موفق بن عبد الله مصورة منه.

كتاب(معجم مشتبه أسامي المحدثين).

4- والحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (409هـ) في كتابيه(المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث)، وكتاب (مشتبه النسبة).

ولحقه جماعة فذيلوا عليه وتعقبوا من أشهرهم:

5- الأمير الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا (475هـ) أو بعدها، وله كتاب (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب)، وكتاب(تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام).

وفي هذا الفن غير ذلك، قال السيوطي في (التدريب)[1] عن (الإكمال): (وأتمه الحافظ أبو بكر ابن نقطة بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابوني والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاي بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي مجلدًا سماه(مشتبه النسبة) فأجحف في الاختصار... فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) فضمنه وحرره وضبطه بالحرف واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها). اهـ.

قلت: لم يزد ابن حجر على أن ضبط بالحرف ما ضبطه الذهبي بالقلم، واستوفى أحد القسمين في الاسمين المشتبهين، وأورد بعض التراجم المستقلة مما لم يرد في (المشتبه)، ولم يكشف عن الأوهام التي وقع فيها الذهبي، بل تابعه

(1) (2: 297).

عليها[1].

أما ابن ناصر الدين (842هـ) فلم يدع مشكلاً إلا أزال إشكاله، ولا مجملاً إلا فصل إجماله، مسعفًا بالغرض، وافيًا بالمقصود، منبئًا عن غزارة علم مؤلفه، وكثرة موارده، وتنوع مصادره، لو استوعب فيه جميع ما تبعثر في غيره، لأوفى على الغاية، وأشرف في الكمال على النهاية، ولو رآه السيوطي لحكم بأنه هو أجل كتب هذا النوع وأتمها، لا (تبصير المنتبه) لكنه لم يطلع عليه، إذا حال دونه بعد الديار، فلم يصل من الشام إلى مصر، ولعله لم يسمع به على ما يبدو، فلم يذكره في كتابه (تدريب الراوي)، كما اكتفى السخاوي بوصفه أنه مصنف حافل مبسوط[2].

وبهذا نلمس أن عامة المصنفات انصبت على (المؤتلف والمختلف) سواءً كان في الأسماء أو الكنى أو الألقاب.. أما ما نحن بصدده من الأسماء المشتبهة التي تدخل في باب (المتفق والمفترق) أو فيها نوع مركب من (المتفق والمتشابه) فأشهر ما فيها مصنفات الخطيب ك (غنية الملتمس إيضاح الملتبس)، و(المتفق والمفترق)، و(تلخيص المتشابه)، و(تالي التلخيص)، و(موضِّح أوهام الجمع)، و(المكمل).

وأقدم منها كتاب (مشتبه أسامي المحدثين) للهروي إلا أنه خلط بين هذه الأنواع، ولم يستقص في كل باب أورده، بل قد يكتفي بالمثال والمثالين والثلاثة.

وقبل الخوض في الدراسة التطبيقية نتعرض لتعريف موجز لهذه الأنواع الاصطلاحية الثلاثة (المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمشتبه):

(1) مقدمة تحقيق التوضيح (1: 81).

(2) مقدمة تحقيق التوضيح (1: 83) وانظر تفصيل منهجه واستدراكاته على (المشتبه) في مقدمة المحقق المذكورة (1: 84- 87).

(أ) فأولها: معرفة المتفق والمفترق:

النوع الرابع والخمسون من أنواع علوم الحديث وَفق تقسيم ابن الصلاح: معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها.

وهو: ما اتفق لفظًا وخطًا وافترقت مسمياته.. قال ابن الصلاح [1]: (وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المُشترك. وزلق بسببه غير واحدٍ من الأكابر ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كلِّ علم.

(1) المقدمة (ص 179).

وللخطيب فيه كتاب (المتفق والمفترق)، وهو مع أنه كتاب حفيل غير مستوفٍ للأقسام التي أذكرها إن شاء اللَّه تعالى).

ثم ذكر سبعة أقسام، وهي: الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: مثاله (الخليل بن أحمد ستة...).

الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك: مثاله (أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم في عصرٍ واحدٍ...).

الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معًا: مثاله (أبو عِمران الجوني اثنان...).

الرابع: عكس هذا: ومثاله (صالح بن أبي صالح أربعة...).

الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آباءهم ونسبتهم: ومثاله (محمد بن عبد اللَّه الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة...).

السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصَّةً أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك . ومثاله: ما رويناه عن ابن خلاد القاضي الحافظ، قال: إذا قال عارم: (حدثنا حماد) فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان ابن حرب، وإذا قال التبوذكي: (ثنا حماد) فهو حماد بن سلمة، وكذلك الحجاج ابن منهال. وإذا قال عفان: (حدثنا حماد) أمكن أن يكون أحدهما.

ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذهلي، عن عفان، قال: إذا قلت لكم: (حدثنا حماد) ولم أنسبه فهو ابن سلمة. اهـ كلام ابن الصلاح ملخصًا.

قلت: وبسط في هذا الاشتباه جمال الدين المزي في (تهذيب الكمال)[1]، وشمس الدين الذهبي في (السير)[2]، فمما ذكراه:

---

(1) (7: 269).

(2) (7: 264، 265).

(عفان بن مسلم وحجَّاج بن مِنهال، وهُدبة بن خالد لا يروون عن حماد ابن زيد إلا ويُنسبوه، وربما رووا عن حماد بن سلمة فلا ينسبوه ، وعلى العكس من ذلك عارم محمد بن الفضل السدوسي، وسليمان بن حرب.

ومتَى قال موسى بن إسماعيل التبُوذكي: حدثنا حماد، فهو ابن سلمة فهو مختصٌ به، وقيل: بل روى عن حماد زيد حديثًا واحدً.

وحماد بن زيد أصغر من حماد بن سلمة، روى عنه جماعة من المتأخرين الذين لم يدركوا حماد بن سلمة، فللتَّمييز بينهما عند رواية غير من ذكرنا يُنظر التاريخ، ويفيد في هذا معرفة طبقات الناس).

السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصَّة: ومن أمثلته (الآمُلي، والآمُلي، فالأول إلى آمُل طبرستان... والثاني إلى آمُل جيحون...). كذا في (المقدمة)[1].

ويزاد عليه: الثامن: المفترق مما اتفقت فيه أسمائهم وأنسابهم: ومثاله (زُبيد اليامي) اثنان[2].

التاسع: المفترق مما اتفقت فيه أسماؤهم وألقابهم: ومثاله (حميد الأعرج) اثنان[3]، (عاصم الأحول) اثنان[4].

العاشر: ما وقع الاشتراك فيه في إطلاق الاسم بلفظ البنوة نسبة للأب أو غيره: فمنه ما تكون النسبة فيه متفقة (للقرابة)، ومنه ما تكون النسبة متفقة (ولا قرابة):

فالأول: ما تكون النسبة فيه متفقة للقرابة: وهو ثلاثة أنواع:

---

(1) (ص 179- 183).

(2) المتفق (2: 1008).

(3) المتفق (1: 725).

(4) المتفق (3: 1729).

1– ما كان إلى الاسم: كمثل (ابن حُجيرة) اثنان: الأول اسمه عبد الرحمن[1]، والثاني اسمه عبد اللَّه[2]، وهو ولد الذي قبله.

(وابن بُريدة، وابن بُريدة) الأول عبد اللَّه [3]، والثاني أخوه سليمان [4]، قال البزار: (حيث روى علقمة بن مرثد، ومُحارب، ومحمد بن جُحادة: عن ابن بُريدة فهو سليمان، (قال الحافظ وكذا الأعمش عندي) وأما من عداهم فهو عبد اللَّه)[5].

2– وما كان إلى الكنية: كمثل (ابن أبي زائدة) اثنان: الأول زكريا [6]، والثاني ولده[7].

3– وما كان إلى النسبة: كمثل (ابن الديلمي) اثنان: الأول اسمه عبد اللَّه ابن فيروز[8]، والثاني أخوه الضحاك[9].

والثاني: ما تكون النسبة فيه مفترقة ولا قرابة: وهو ثلاثة أنواع:

1– ما كان إلى الاسم: كمثل (ابن سَليط) اثنان: الأول اسمه إسحاق[10]، والثاني اسمه عبد الكريم[1].

---

(1) التقريب برقم (3862).

(2) التقريب برقم (3451).

(3) التقريب برقم (3244).

(4) التقريب برقم (2553).

(5) التقريب (ص 1231).

(6) التقريب برقم (2033).

(7) التقريب برقم (7598).

(8) التقريب برقم (3558).

(9) التقريب برقم (2992).

(10) التقريب برقم (367).

2– ما كان إلى الكنية: كمثل (ابن أبي رافع) اثنان: الأول اسمه عبيداللَّه[2]، والثاني اسمه عبد الرحمن[3].

3– ما كان إلى النسبة: كمثل (ابن الرومي) اثن .ان: الأول اسمه عبداللَّه[4]، والثاني اسمه محمد[5].

والقسم الثامن والتاسع والعاشر مما زدته على ابن الصلاح في تذييله على الخطيب بأقسام لم يستوعب ذكرها في (المتفق والمفترق). وإنما اقتصر ابن الصلاح على التقسيم المذكور.. لأنه لم يقع له فيما يظهر المثال المتفق وإلا لذكره فإن بعضها يلزم؛ لدخول الاشتباه فيه.. ومع ذلك فقد أشار إشارةً عابرة إلى أنه ترك ذلك بقوله: (ووراء هذه الأقسام أقسام أُخر لا حاجة بنا إلى ذكرها[6]). اهـ.

قلت: بل الحاجة ماسة لذلك خاصة في هذه الأعصار؛ فلذا استقصيت ذكر ما لعله أغفله مع التمثيل لكل قسم بمثال يوضحه، ويبين ضرورة معرفته وقد حاول الأستاذ الدكتور محمود الطحان (حفظه الله) في كتابه (الحافظ الخطيب)[7]: الاعتذار للخطيب والرد على ابن الصلاح إذ يرى أن الخطيب ذكر الأقسام الخمسة الأولى مبثوثةً في كتابه (المتفق)، ولم يفته إلا القسمين الأخيرين (يعني السادس والسابع)، وهي تتعلق بفنون أخرى، قد صنف في السادس وهو

---

(1) التقريب برقم (4179).
(2) التقريب برقم (4316).
(3) التقريب بر قم (3882).
(4) التقريب برقم (3628).
(5) التقريب برقم (6209).
(6) المقدمة (ص 183).
(7) (ص 168).

(المهمل) الخطيب كتابًا مستقلاً هو (المكمل في بيان المهمل) [1]، وصنف في السابع وهي (النسب المتفقة) ابن القيسراني كتابًا وهو (الأنساب المتفقة).

قلت: بل انتقاد ابن الصلاح لكتاب الخطيب في محله من وجهين: الوجه الأول: القصور الظاهر من حيث عدم ترتيبه بشكل متناسق، على الأقسام والأنواع، كفكرة ابن الصلاح وطريقته، وهذه أكثر فائدة وأوضح في بيان المطلوب، وإن كانت طريقة الخطيب أسهل في الدلالة على التراجم.

الوجه الثاني: أنَّ هذه الأقسام السبعة (بل العشرة) داخلة في (المتفق والمفترق) دخولاً أوليًا عند اتفاق الشيخ المروي عنه، أو تقارب الطبقة، وكذلك عند ورودهما في مصنفٍ واحد.. ودخولاً ثانويًا تتميمًا للفائدة وجمعًا للنظائر عند تفاوت الطبقة.

ولا يمنع دخولها في (المتفق) أنها قد تدخل في أبواب أخرى، أو مسميات أخرى؛ لأنَّ الكل يخدم غرضًا واحدًا، وهو (التمييز) بين المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب وما في معناها.

وأما قول الأستاذ الفاضل (وأما القسمان الأخيران فإن الخطيب لم يذكرهما عمدًا، وذلك لأن القسم السادس، وهو الذي اتفقت فيه أسماء الرواة خاصة وكناهم خاصة، لا يُعتبر هذا النوع في الحقيقة من قسم المتفق والمفترق اصطلاحًا؛ وذلك أنه إذا حصل الاتفاق في الاسم مطلقًا بدون النظر إلى شيوخ راوٍ بعينه، فهذا يشترك أحيانًا في كلِّ اسم منه مئات من الرواة يطول ذكرهم، ولا فائدة فيه...

وإذا حصل الاتفاق في اسم بالنسبة لشيوخ راوٍ بعينه، فهذا يتبين ويزول به الإشكال بأشياء، منها: اختصاص الراوي بأحد هؤلاء الرواة، وإما لأنه لم يرو

(1) تدريب الراوي (2: 834).

إلا عنه فقط، أو لأنه من المكثرين عنه الملازمين له دون الآخرين ...).

قلت: أما الاتفاق في أسماء الناس مطلقًا فهذا باب واسع لم يدَّع أحد أنه يدخل فيما يلتبس، فما يلتبس منه ليس إلا عند غلبة الاسم واشتهاره كـ(العبادلة) من الصحابة في روايتهم عن النبي ε، وكمثل الحمادين والسفيانين عن أشياخهم ... أو نُدرة الأسماء وقلة دورانها (كما سيأتي).

وما يُقال في الأسماء المهملة المتفقة يُقال في الأنساب المتفقة (كذلك).

ثم إنَّ مما يثبت تداخل هذه الأنواع أنَّ الخطيب جرت عادته أنه يحيل في بعض ما يرد عليه (من أسماء ونحوها قد تلتبس) على ما أفرده بالتصنيف استقلالاً، إذا كانت بها أليق.

ومن المعلوم أن مصنفاته: (غنية الملتمس)، و(المتفق والمفترق)، و(تلخيص المتشابه)، و(تالي التلخيص)، و(موضِّح أوهام الجمع)، و(المؤتنف)، و(المكمل).. جميعها تخدم غرضًا واحدًا وهو تمييز ما يشتبه من الأسماء والأنساب والكنى والألقاب وما في بابها.

فهل أحال هنا على شيءٍ من ذلك؟! وبعبارة أوضح: هل أحال في (المتفق) على كتبه الأخرى في شيءٍ مما ألزمه به ابن الصلاح خاصةً ؟! حتى نقول ترك ذلك عن قصدٍ، هذا فيه نظر؟!. ولا أظنه حصل[1].

وقد حاولت استقراء كتاب الخطيب (المتفق) وترتيب أبوابه بناءً على فكرة ابن الصلاح وذكر جملة ما ذكر في كل باب؛ لتأكيد ما ذهبت إليه، فكان ذلك على ما يلي: مجموع ما ذكر الخطيب في كتابه (451) بابًا، وتفصيلها

(1) وقد تبع محقق كتاب (المتفق والمفترق) الشيخ الطحان في تصوره وأقره عليه وفي هذا نظر!! كما هو ظاهر.

على النحو التالي:

الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، وفيه: (387) بابًا.

الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك، وفيه: (7) أبواب.

الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معًا، وفيه: (5) أبواب.

الرابع: عكس هذا، وفيه (44) بابًا.

الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آباءهم ونسبتهم، وفيه: (8) أبواب.

السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصَّةً وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصَّة.

الثامن: ما وقع الاشتراك فيه في إطلاق الاسم بلفظ البنوة نسبة إلى الأب أو غيره.

وهذه الأقسام الأخيرة ليس فيه منها شيءٌ ، فظهر بهذا أنَّ مدار كتاب الخطيب على قسمين أثنين هما الأول والرابع، وأنَّ بقية الأقسام وهي (الثاني، والثالث، والخامس) قاصرة؟!!. وإذا أضفنا الأقسام الثلاثة التي ذكرت ظهر مقدار الإعواز الذي ذكر ابن الصلاح (والله أعلم).

فثبت بهذا أنَّ قول ابن الصلاح (الآنف)، ثمَّ قول السيوطي (أيضًا) في (التدريب)[1]: (وللخطيب كتاب نفيسٌ على إعوازٍ فيه). حقيقة لا تدفع!

ويزيد الأمر تأكيدًا ما عمله الأئمة الحفاظ الثلاثة: (مُغلْطاي، وابن حجر، والسخاوي) في (المتفق) استدراكًا وتذييلاً على كتاب الخطيب (المتفق

(1) (2: 820).

والمفترق).

وهذا النوع بالذات هو الذي عليه مدار رواة التمييز عند المتأخِّرين خاصَّةً، مع أنهم لم يهملوا ما كان عليه المتقدمون من تنبيه في التراجم على أوجه الاشتباه بين الرواة، وأقرب مثالٍ لهذا كتاب (التقريب) وهو طافحٌ بمثل هذا.

كما أني قمت بدراسة لكتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين) لأبي الفضل الهروي.. على وفق أوجه الاشتباه المذكورة،وهو أقدم من الخطيب: فبلغ مجموع ما ذكر على تقسيم ابن الصلاح (140) بابًا، وما تبقى تدخل في أبواب من المتفق المفترق لم يذكرها ابن الصلاح، أو لها تعلق بأنواع أخرى من أنواع علوم الحديث كـ(المؤتلف والمختلف)، و(المتشابه في الرسم) مما يدخل في المشتبه بوجه من الوجوه، وقد ذكرتها بأمثلتها، مع التنبيه على ما فات الخطيب منها، وهي على النحو التالي:

مجموع ما ذكره من أبواب (26) بابًا على الحروف.. ولم يذكر في (الظاء والنون) شيئًا.. وفي كل باب أبواب مجموعها (193) بابًا:

الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، وفيه: (113) بابًا.

مثاله: أنس بن مالك خمسة[1].

الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك، وفيه: (5) أبواب. مثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان اثنان كانا في عصر واحد[2]؛ قلت: يلتحق به:

---

(1) المعجم (ص24- 26) وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (1: 120- 149).

(2) المعجم (ص64)، وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (1: 189- 193) فزاد اثنين من الطبقة نفسها.

1- المفترق مِمن اتفقت أسماؤهم وأسْماء آبائهم وأجدادهم ونسبتهم بابًا واحدًا. مثاله: أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني اثنان كانا في عصر واحد[1].

2- المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم وكناهم بابًا واحدًا. مثاله: أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح اثنان[2].

(1) المعجم (ص40) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

(2) المعجم (ص48) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معًا، وفيه: بابًا واحدًا. مثاله: أبو بردة الأشعري ثلاثة[1].

الرابع: عكس هذا، وفيه (5) أبوب مثاله: إسماعيل بن أبي خالد اثنان[2].

الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آباءهم ونسبتهم وفيه (11) بابًا.

مثاله: الربيع بن سليمان المصري اثنان كانا في عصر واحد[3].

السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصَّةً وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك (4) أبواب. مثاله: ذوَّاد اثنان[4].

السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصَّة (ليس فيه شيء)[5].

ويزاد على تقاسيم ابن الصلاح: ثامنًا: المفترق ممن اتفق في الاسم والخلاف في آبائهم مع اتحاد الرسم أو تقاربه (13) بابًا. مثاله مع اتحاده: إبراهيم بن عُقيل، وإبراهيم بن عَقيل [6].. ومع تقاربه: أحمد بن سنان، وأحمد

---

(1) المعجم (ص76- 77) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

(2) المعجم (ص 27- 28) وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (1: 354- 361) وزاد راويين.

(3) المعجم (ص118) وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (2: 913- 925) لكن لم ينظر في النسبة ولا للطبقة فكان مجموعه (11) راويًا.. وبهذا يدخل في القسم الأول.

(4) المعجم (ص115) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).. لأنه يدخل في كتابه الآخر (المكمل في بيان المهمل).

(5) ولم يذكره الخطيب في (المتفق) كذلك؟!. وقد صنف فيه ابن القيسراني (الأنساب المتفقة)، وابن باطيش (التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل).. وكلاهما مطبوع مع نقص في الثاني. انظر جريدة المصادر.

(6) المعجم (ص52) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق)، لأنه يدخل في كتابه الآخر =

بن سيار. كانا في عصر واحد[1].

تاسعًا – عكسه (3) أبواب. مثاله مع اتحاد الرسم: خلاس بن عمرو، وجلاس بن عمرو[2].

ومع تقاربه: بحر بن نصر ويحيى بن نصر[3].

عاشرًا: المفترق ممن اتفق في الاسم والكنية (7) أبواب. مثاله: أبو الأصبغ عبد العزيز ثلاثة[4].. (فذكرهم)

حادي عشر: المفترق المتفق في الكنية (6) أبواب مثاله: أبو إسحاق الذي يروي الثوري وشعبة جميعًا عنه عن عبد الله بن أبي أوفى، أربعة.. (فذكرهم)[5].

ثاني عشر: المفترق المتفق في الاسم واللقب بابًا واحدًا. مثاله: حميد الأعرج: اثنان.. (فذكرهما)[6].

ثالث عشر: المفترق المتفق في الاسم والنسبة بابًا واحدًا. مثاله: فتح

= (تلخيص المتشابه في الرسم)، وقد ذكر هذا المثال (1: 81- 83) وزاد في الثاني واحدًا.

(1) المعجم (ص63) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق)، لأنه يدخل في كتابه الآخر (تلخيص المتشابه في الرسم)، وقد ذكر هذا المثال (1: 342- 345) وفيه راويان مختلفان عمن ذكر الهروي.. وفي الثاني زاد ثلاثة.

(2) المعجم (ص110) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق)، لأنه يدخل في كتابه الآخر (تلخيص المتشابه في الرسم)، وقد ذكر هذا المثال (1: 446- 448) وزاد في الأول واحدًا.

(3) المعجم (ص80) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق)، لأنه يدخل في كتابه الآخر (تلخيص المتشابه في الرسم)، وفاته ذكر هذا المثال.

(4) المعجم (ص65- 66) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

(5) المعجم (ص67- 69) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

(6) المعجم (ص93) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

الموصلي: اثنان (فذكرهما)[1].

رابع عشر: المفترق المتفق في الرسم المختلف في الضبط بابًا واحدًا. مثاله: شعبة عن أبي جمرة وأبي حمزة سبعة.. (فذكرهم)[2].

خامس عشر: المفترق المتفق في الاسم والنسبة المختلف في الآباء بابين. مثاله: عبد الله بن مغفل المُزني، وعبد الله بن معقل المُزني[3].. **(فذكرهما).**

سادس عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب، واشترك في الشيخ والتلميذ بابًا واحدًا. مثاله: الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله، عن ابن عباس اثنان.. (فذكرهما)[4].

سابع عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم وكنية الأب والنسبة بابًا واحدًا. مثاله: يزيد بن أبي حبيب المصري اثنان.. (فذكرهما)[5].

ثامن عشر: المفترق ممن اتفق في اللقب بابًا واحدًا.

---

(1) المعجم (ص213) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).

(2) المعجم (ص 100- 103) وهذا الباب لم أر الخطيب ذكره.. لكن ذكر طرف منه العسكري في (تصحيفات المحدثين)(ص 887)، وفيه يقول: (وقد روى شعبة عن أبي حمزة، وأبو جمرة بالراء فيقع فيه إشكال شديد).

(3) المعجم (ص 178) وهذا الباب ذكره الخطيب في كتابه تلخيص المتشابه (1: 292-294)، وساقه في فصل ما يشتبه في الخط وهجاء بعض حروفه مختلف باب (باب الخلاف في حرفين): عبد الله بن معقل وعبد الله بن مغفل فذكر في الأخير واحد وذكر في الأول ثلاثة.. ولم ينظر في هذا إلى النسبة.. فعمل الهروي في هذا الباب أدق.

(4) المعجم (ص193) وهذا الباب لم أر الخطيب ذكره في (المتفق) وهو على شرطه.

(5) المعجم (ص257) وهذا الباب ذكره الخطيب في كتابه غنية الملتمس (ص 445- 447) وزاد المحقق اثنين آخرين، لكنه ذكره مميزًا لهما عن يزيد بن حبيب البصري.

مثاله: غُنجار وغُنجار.. اثنان (فذكرهما)[1].

تاسع عشر: المفترق ممن اتفق في النسبة للأب بلفظ البنوة، مع الاشتراك في الشيخ والتلميذ بابًا واحدًا.

مثاله: ابن جُريج، عن ابن المنكدر، عن جابر اثنان.. (فذكرهما)[2].

العشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب واللقب بابًا واحدًا.

مثاله: محمد بن جعفر غُندر أربعة.. (فذكرهم)[3].

الحادي والعشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والنسبة والكنية بابين. مثاله: أبو السري هناد بن السري الكوفي اثنان.. (فذكرهما)[4].

الثاني والعشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم والكنية واسم الأب لكن أحدهما نسب لكنية الأب بابًا واحدًا. مثاله: أبو زكريا يحيى بن بُكير، وأبو زكريا يحيى بن أبي بُكير اثنان.. (فذكرهما)[5].

الثالث والعشرون: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وكناهم (9) أبواب. مثاله: أبو إسحاق إسماعيل بن أبان اثنان كانا في وقت واحد، وكلاهما من أهل الكوفة[6].

الرابع والعشرون: المهمل المتفق في الاسم مع شيخه وتلميذه بابًا

---

(1) المعجم (ص211) وهذا الباب لم أر الخطيب ذكره في (المتفق).

(2) المعجم (ص229) وهذا الباب لم أر الخطيب ذكره في (المتفق).

(3) المعجم (236- 237) وهذا الباب لم أر الخطيب ذكره في (المتفق والمفترق).

(4) المعجم (ص249) وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (3: 2025- 2026).

(5) المعجم (ص266) وهذا الباب ذكره الخطيب في كتابه غنية الملتمس (ص 425- 426) وزاد المحقق آخر.

(6) المعجم (ص 31- 32) وهذا الباب ذكره الخطيب في المتفق (1: 387- 391) وزاد ثالثًا.. لم ينظر فيه للكنية ولا لا للبد ولا للطبقة.. فألحقه بهذا بالقسم الأول.

واحدًا. مثاله: إبراهيم عن إبراهيم عن إبراهيم.

وقع هذا في سؤال أبي بكر بن أبي داود لأبي علي النيسابوري الحافظ فقال: يا أبا علي: إبراهيم عن إبراهيم عن إبراهيم.

فقال أبو علي: إبراهيم بن طهمان، عن إبراهيم بن عامر البجلي، عن إبراهيم النخعي. فقال: أحسنت يا أبا علي[1].

الخامس والعشرون: المهمل المتفق في الاسم مع شيخه بابًا واحدًا.

مثاله: إذا جاء في الحديث: خالد عن خالد، فهو: خالد بن عبد الله الواسطي، عن خالد الحذاء أبي المنازل بصري[2].

وفيها لطائف إسنادية وأوجه اشتباه لم ننص عليها كالاتفاق في التلاميذ والشيوخ والبلدان ونحو ذلك.

وقد ذكر ابن الجوزي فصلاً في (المتفق والمفترق) في كتابه (تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير) [3] اقتصر فيه على المشتهرين بالذكر.. ومصدره كتاب الخطيب بلا شك فلم أر عنده بابًا زائدًا على من ذكر الخطيب (والله أعلم).

(ب) ثانيها: معرفة المؤتلف والمختلف:

النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف.. وَفق تقسيم ابن الصلاح في أنواعه.

---

(1) المعجم (ص60- 61) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).. لأنه يدخل في كتابه الآخر (المكمل في بيان المهمل).

(2) المعجم (ص107) وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق).. لأنه يدخل في كتابه الآخر (المكمل في بيان المهمل).

(3) (ص603- 630).

وهو: ما يأتلف أي يتفق في الخط صورته، ويختلف في اللفظ صيغته.

قال ابن الصلاح [1]: (هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مُخجِّلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يُفزع إليه، وإنما يُضبط بالحفظ تفصيلاً، وقد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مفيدة من أكملها (الإكمال) لأبي نصر بن ماكولا على إعواز فيه). اهـ.

فمن الأسماء: سلاَّم وسلام (بتشديد اللام وتخفيفها). وعِمارة وعُمارة (بكسر العين وضمها)، وسُريج وشُريح (بالجيم والسين المهملة وبالشين المنقوطة والحاء المهملة) ... الخ.

ومن النسب: العبسي والعنسي (بالباء التحتية وبالنون)، والنصري والبصري (بالنون والباء التحتية) ... الخ.

وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللافظ فيه مُصيبًا كيف ما قال، مثاله: عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، وهو أيضًا الخبَّاط، والخيَّاط؛ لأنه اشتهر بعيسى الحناط (بالحاء والنون)، وكان خيَّاطًا للثياب، ثم ترك ذلك وصار حنَّاطًا يبيع الحنطة، ثم ترك ذلك وصار خباطًا يبيع الخبَط الذي تأكله الإبل[2].

ومن الكنى: أبو السفَر وأبو السفْر (بفتح الفاء وإسكانها).

ومن أقدم الكتب فيه كتاب (تصحيفات المحدثين) لأبي الهلال العسكري (382هـ) وهو من أقدمها ، وموضوعه متعلق بهذا الباب.. قال في مقدمته: (هذا كتاب شرحت فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف، واختصرته من الكتاب الكبير الذي كنت

(1) المقدمة (ص 172).

(2) المؤتلف للدارقطني (2: 940).

عملته في سائر ما يقع فيه التصحيف، فسئلت بالري وبأصبهان إفراد ما يحتاج إليه رواة الحديث ونقلة الأخبار، فانتزعت منه ما هو من علم أصحاب اللغة والشعر وأهل النسب وجعلته في كتاب مفرد، واقتصرت في هذا الكتاب على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث).اهـ.

وقسم الكتاب إلى قسمين في ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: أورد فيه جملة من أخبار المصحفين وما روي من أوهام العلماء (وهذا جعله كمدخل للكتاب).

الجزء الثاني: أورد فيه ما يشكل من ألفاظ الرسول ε فيقع فيه التصحيف.. (وهو لب الكتاب).

الجزء الثالث: ذكر فيه ما يصحف في الأسماء والصحيح منه.. وطريقته في هذا الكتاب طريقة أصحاب المؤتلف والمختلف[1].

وهذا النوع لا يدخل معنا منه شيء في هذا الباب، وإنما أوردناه لعلاقته بالنوع التالي.

(ج) ثالثها: معرفة المتشابه.

هو النوع الخامس والخمسون: وَفق تقسيم ابن الصلاح في أنواعه.. وهو نوع يتركب من النوعين اللذين قبله:

قال ابن الصلاح [2]: (وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي قبله في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عُرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكوران في النوع الذي قبله.

أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف أسماؤهما ويتفق نسبهما أو نسبتهما اسمًا أو كنيةُ.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشتبه وإن كان مختلفًا في بعض حروفه في صورة الخطِّ.

وصنَّف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه (كتاب تلخيص المتشابه في الرسم)، وهو من أحسن كتبه لكن لم يعرف باسمه الذي سماه به

(1) تصحيفات المحدثين (المقدمة) (ص30- 31).

(2) المقدمة (ص 183، 184).

عن موضوعه كما أعربنا عنه.

فمن أمثلة الأول: (موسى بن عَلي (بفتح العين)، وموسى بن عُلي (بضم العين).

ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة: (ثور بن يزيد الكلاعي الشامي، وثور بن زيد (بلا ياء في أوله) الديلي المدني...

ومن المتفق في الكنية المختلف المؤتلف في النسبة: (أبو عَمرو الشيباني، وأبو عَمرو السيباني تابعيان، يفترقان في أن الأول بالشين المعجمة، والثاني بالسين المهملة...

وأما القسم الثاني الذي هو على العكس، فمن أمثلته بأنواعه: (عَمرو بن زُرارة (بفتح العين)، وعُمر بن زُرارة (بضم العين)...) اهـ.

طرائق المحدثين في التمييز بين الرواة المشتبهين:

كان يصعب ضبط أفراد وجزئيات هذا الفن إلا بالفحص والتتبع، وقد خفي الخطأ في هذه الأسماء على كبار الأئمة والحفاظ لصعوبة هذا اللون [1]، لذا اهتم الأئمة ببيان ذلك، إما في مصنفات مفردة (كما سبق) أو بذكر ذلك والتنبيه عليه في أثناء الترجمة للأشخاص المعنيين، وما يهمنا هنا طريقتهم المتبعة في التمييز بين الرواة في المصنفات الخاصة بالتراجم، فإن كثيرًا من طلبة العلم لا يعلم أصول هذا الفن إلا بالنظر لما سطره الخطيب وغيره في كتبهم، أو ذكر في أنواع علوم الحديث المتعلقة بهذا الفن بدون بسط وتأصيل.

وتأتي هذا الدراسة لتبرز هذا الجانب من خلال النظر في طريقة أئمة الحديث القدماء، الذين صنفوا في رواة الحديث كالبخاري، وابن أبي حاتم،

---

(1) انظر كتاب (موضِّح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي، وكتاب (تهذيب مستمر الأوهام) لابن ماكولا.

وابن حبان، فطريقتهم ذكر الراوي المُميِّز في ترجمة الراوي المُميَّز والتنبيه عليه، ما لم يكن الراوي المميِّز يلي المميَّز في ترتيب تراجم الكتاب، أو ذُكر قبله بترجمة أو ترجمتين ونحو ذلك، عندها ينبه في ترجمة اللاحق على الفرق.

ومن الأمثلة على تنبيه الأقدمين على اللبس في أثناء ترجمة الراوي ما ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح)[1] إذ قال: محمد بن ميمون الزعفراني أبو النضر. روى عن: جعفر بن محمد، وهشام بن حسان، وعبد الوهاب بن حسن. روى عنه: أحمد ابن عبد الله بن يونس، وعباد بن يعقوب، وأبو كريب، وإبراهيم بن موسى.

سمعت أبى يقول: لا بأس به. كان كوفي الأصل وليس هذا بمحمد بن ميمون المكي ومن لا يفهم لا يميز بينهما. سئل أبو زرعة عن محمد بن ميمون الزعفراني فقال: كوفي لين. اهـ.

قلت: هذا باب من الاشتباه ليس بظاهر.. ومع ذلك نبه عليه.

أما المتأخرون وأعني بهم المزي فمن بعده، فسلكوا سبيل استحداث تراجم التمييز، وهم الرواة الذين يتفقون في الأسماء وأسماء الأباء أو غير ذلك، ويفترقون بأعيانهم.. فبعد ظهور المصنفات النافعة العظيمة للدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب، وابن ماكولا، ومن بعدهم في (المؤتلف والمختلف) و(المتفق والمفترق)، و(المتشابه) انشغل المتأخِّرون من هؤلاء المحقِّقين في التذييل والاستدراك على السابقين حتى أوفي هذا الباب حقه أو كاد.. وذلك في كتب مفردة من أشهرها (المشتبه) للذهبي، وشروحه.. وغيرها مما لم يصلنا في باب (المتفق والمفترق).

ومن جانب آخر برز هذا اللون من الرواة المشتبهين في عمل هؤلاء في مصنفاتهم المفردة في التراجم، وارتكز عملهم على بيان رواة (المتفق والمفترق)

(1) الجرح (8: 80).

فضمنوا هذا اللون مصنفاتهم لتمييز رواة الكتب الستة عن غيرهم، وأول من شهر رواة التمييز هو المزي (رحمه اللَّه) في كتابه (تهذيب الكمال) حيث تتبع رواة التمييز وأفردهم بتراجم عقب التراجم الأصلية، ثم تبعه على هذا النهج الذهبي، ومُغلْطاي، وابن حجر، وغيرهم.

ولم يمض المزي (رحمه اللَّه) على ضابطٍ معين في ذكر هؤلاء الرواة فقد كان يتوسع في ذكر هذا النوع من الرواة، ولا يُفصِح عن وجه الاشتباه؛ معتمدًا على ظهوره؛ لأنه ما كان يذكر غالبًا إلا من يدخل في (المتفق) لكنه توسَّع بذكر رواة ليسوا في طبقة الراوي المُميَّز مما جعل هذا مثار تعقب. كما أنه أهمل رواةً من طبقة المُترجم كان يلزمه ذكرهم فاستُدرك عليه.

وهذه أمثله من تعقب الحافظين الكبيرين مُغلْطاي، وابن حجر، عليه:

قال مُغَلْطاي في (الإكمال)[1]: (وفي قول المزي[2]:

وللبغداديين شيخٌ آخر يقال له:

34– أحمد بن الخليل.

وللخراسانيين شيخ آخر يقال له:

35– أحمد بن الخليل بن حرب القُومسي. ذكرناهم للتمييز نظرٌ؛ لأنا رأينا للبغداديين شيخًا آخر اسمه أحمد بن الخليل في هذه الطبقة، وهو:

36– أحمد بن الخليل بن مالك بن ميمون أبو العباس، عُرف بحُور، روى عن: أبي بكر بن عيَّاش، وأبي أُسامة، وأمثالهما، ضعَّفه الدارقطني، وغيره.

37– وأحمد بن الخليل بن عبد اللَّه بن مهران أبو بكر البصري، روى عن: وهب بن يحيى العلاَّف، وأبي عمر بن خلاد الباهلي، روى عنه الطبراني، وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

---

(1) الإكمال (1: 41- 42).

(2) تهذيب الكمال (1: 305).

38– وأحمد بن الخليل بن محمد البُستي ذكر الحاكم في (تاريخ نيسابور): أنه يروي عن أحمد بن عبد اللَّه بن خالد، عن الوليد بن مسلم.

39– وأحمد بن الخليل أبو علي من أهل سامُرَّا، يروي عن عبيداللَّه بن موسى، وشجاع بن الوليد. ذكره البُستي في (الثقات).

ولو تتبعنا هذا حقَّ التتبُّع لكان جديرًا بأن يكون تصنيفًا على حدته، ولكنا نذكر منه ما تيسر، وللَّه المنة والحمد). اهـ. وقال في (الإكمال)[1] كذلك: (وفي قول المزي[2]: ولهم شيخٌ آخر يقال له:

91– أيوب بن بشير الأنصاري، يروي عن: فضيل بن طلحة حكاه ابن ماكولا عن البخاري ذكراه للتمييز بينهما نظر؛ من حيث إنَّ العادة لا تميز بين الشخصين إلا بعد تساوي الطبقة، ولا مساواة هنا؛ لأنَّ الأول تابعيٌّ كبير، وهذا ليس قريبًا منه، ولا من طبقته، بل ولا شيخه).

قلت: لكن هل مشى مُغلطاي وابن حجر على وِفق ما انتقدا المزي عليه، هناك ما يؤكِّد على أنهما اضطربا في هذا الجانب (كذلك) فهما ربما ذكرا من ليس في طبقة المترجم استطرادًا، وحسب النشاط.

فهذا مُغلْطاي يقول في (الإكمال)[3]: (وفي ذكر المزي:

99– أيوب بن خالد الجهني الراوي عن الأوزاعي للتمييز بين المتقدم الراوي عن الصحابة، وبين هذا نظرٌ؛ لأنه ليس في طبقته ولا يُقاربها، وإن كان يذكر من كان خارجًا عن طبقة الشخص إما أعلى أو أنزل، فنحن (أيضًا) نذكر مثله ولا عيب علينا في ذلك مع عِرفانِنا بأنه لا يصلُح). اهـ.

---

(1) الإكمال (2: 319).

(2) تهذيب الكمال (3: 455).

(3) الإكمال (2: 330)

ومن تعقبات الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) [1] على عين الترجمة الآنفة: (قلت: ولا حاجة لذكره؛ لأنهما لا يشتبهان بوجه: لا من طبقة واحدة، ولا من بلدة، وهذا ضعيف وذاك ثقة (والله أعلم)، ولو كان المزي يلتزم أن يذكر كل مشتبه في الاسم والأب خاصةً، للزمه أن يذكر في من اسمه أيوب بن سليمان جماعة نحو العشرة ولم يذكر أحدًا، منهم والله الموفق). اهـ.

فظهر بهذين التعقيبين أنَّ المنهج الأسلم الاكتفاء بمن يسامي المُميَّز في الطبقة وترك ما عدا ذلك؛ لأنَّ استيفاء مثل ذلك أمر فيه طول وفائدته قليلة ومحله كتب (المتفق والمفترق) وكتب (المشتبه) ونحوها.

وإن كانا لم يلتزما هذا كما هو ظاهر من نص مغلطاي الآنف، ومتابعة ابن حجر له.. بل وتوسعه في هذا الباب في كتابه (التقريب).

بينما نجد أن المتقدمين كأمثال البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان ينبهون في أثناء ترجمة الراوي على اشتباهه بغيره، بطريقة موجزة مختصره يذكر فيه وجه الاشتباه فقط، بدون الترجمة الموسعة من ذكر شيوخ وتلاميذ وجرح وتعديل، فهذه تذكر في محلها من كتبهم.

وقد استنبطت بالنظر في صنيعهم أربعة وعشرين وجهًا من أوجه الاشتباه، فيها بيان لطريقة المحدثين في تمييز الرواة المتفقين، وأوجه الاشتباه بين الرواة، على النحو التالي:

الوجه الأول: المفترق ممن اتفق فيه الاسم واسم الأب والبلد واشترك في الرواية عن شيخ واحد.

الوجه الثاني: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والبلد واشترك في الرواية عنهم راو واحد.

---

(1) (1: 202، 203).

الوجه الثالث: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والكنية واشترك في الرواية عنهم راو واحد.

الوجه الرابع: المفترق ممن اتفق في الاسم والنسبة للقبيلة والبلد واشترك في الرواية عن شيخ وفي الرواية عنهم راو واحد.

الوجه الخامس: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب مع اختلاف الطبقة.

الوجه السادس: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والنسب والنسبة للقبيلة واشترك في ولاية القضاء.

الوجه السابع: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب واشترك في ولاية القضاء.

الوجه الثامن: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب (لكن البعض منسوبًا لكنية والده) واشترك في البلد واتفق في الرواية عنهم راو واحد.

الوجه التاسع: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والنسب واشترك في البلد.

الوجه العاشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب.

الوجه الحادي عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والكنية والنسبة لكن مع فارق حرف مما يشتبه في الرسم.

الوجه الثاني عشر: المتشابه في الرسم ممن اتفق في الاسم، لكن أحدهما بحرف معجم، والآخر بحرفٍ مهمل.

الوجه الثالث عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب لكن مع زيادة حرفٍ في اسم الأب.

الوجه الرابع عشر: المفترق ممن اتفق في اسم الأب واللقب، مع تقارب الرسم في الاسم.

الوجه الخامس عشر: المفترق ممن اتفق في الكنية واللقب واشترك في

البلد.

الوجه السادس عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم والكنية.

الوجه السابع عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واللقب.

الوجه الثامن عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم والنسبة.

الوجه التاسع عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واشترك في الرواية عن شيخ واحد.

الوجه العشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم كثير الدوران والطبقة واشترك في البلد.

الوجه الحادي والعشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم كثير الدوران والطبقة.

الوجه الثاني والعشرون: المفترق ممن اتفق في الاسم قليل الدوران والطبقة.

الوجه الثالث والعشرون: المفترق ممن اتفق في الكنية والنسبة.

الوجه الرابع والعشرون: المفترق ممن اتفق في الكنية والطبقة.

وهذه الأوجه سيكون عليها مدار البحث التطبيقي.

القسم الثاني:

أوجه الاشتباه بين الرواة بأمثلتها التطبيقية

الوجه الأول: المفترق ممن اتفق فيه الاسم واسم الأب والبلد واشترك في الرواية عن شيخ واحد:

ذكر ابن حبان في (الثقات)[1] ثلاث تراجم متتالية:

الأول: حصين بن عبد الرحمن السلمي: من أهل الكوفة كنيته أبو الهذيل. يروى عن: زيد ابن وهب، والشعبي. وكان أكبر من الأعمش بسنة....

الثاني: حصين بن عبد الرحمن الحارثى: يروى عن: الشعبي، وسرية بنت زيد بن أرقم. روى عنه: حجاج بن أرطأة، عداده في أهل الكوفة.

قال ابن حبان: (وليس هذا بالأول) مات سنة تسع وثلاثين ومئة.

الثالث: حصين بن عبد الرحمن النخعي: أخو سلم بن عبد الرحمن. يروى عن: الشعبي، وأهل الكوفة. وى عنه: حفص بن غياث. اهـ.

ثم نبه على أنهم قد يشتبهون، فقال: (وليس هذا بالأولين، هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة، وقد رووا ثلاثتهم عن الشعبي. روى عنهم: أهل الكوفة. وربما يتوهم المتوهم أنهم واحد وليس كذلك أحدهم سلمى والآخر حارثي والثالث نخعي). اهـ.

أما البخاري في (التاريخ)[2] وابن أبي حاتم في (الجرح)[3] فقد اكتفيا بسياق تراجمهم على نفس النسق ولم يتعرضا لأوجه الاشتباه صراحةً، لكنهما

(1) (6: 210).

(2) (3: 7- 8).

(3) (3: 193- 194).

نصا في كل ترجمة واحدٍ منهم على روايته عن الشعبي، وهذا أحد وجوه الاشتباه الرئيسة، ونسبا السُّلمي للكوفة فحسب.

وقد أشار ابن معين إلى الاشتباه الحاصل بين السلمي، والنخعي، فقال ابن خيثمة: (حدثنا يحيى بن معين، قال: حفص بن غياث روى عن حصين بن عبد الرحمن الكاتب النخعي، (وليس بابن عبد الرحمن السلمي)[1].

أما المزي[2] فترجم للأول لكونه أشهرهم وروايته عند الجماعة، ثم ميزه بالآخرين[3]. وزاد: الرابع: حصين بن عبد الرحمن الجعفي، أخو إسماعيل بن عبد الرحمن، كوفي. روى عن: عبد الله بن علي بن الحسين بن علي. روى عنه: طعمة بن غيلان الكوفي. اهـ.

قلت: وزيادته لها وجه فإنه يشتبه بالثلاثة المذكورين للاتفاق في الاسم واسم الأب والطبقة والبلد، فإن طعمة هذا كوفي من طبقة أتباع التابعين وله رواية عن الشعبي (كذلك)[4].

وزاد الحافظ ابن حجر: الخامس: حصين بن عبد الرحمن الأشجعي. روى عن: سعد بن أبي وقاص. وعنه: أهل الكوفة. وذكره ابن حبان في الثقات، قرأت ذلك بخط مغلطاي وما وجدته في النسخة التي انقل منها ! نعم وجدته فيها فيمن اسمه حسين بالسين المهملة. اهـ.

قلت: فيكون هذا من الأوهام وهو خارج عن هؤلاء[5].

---

(1) المتفق (1: 702).

(2) تهذيب الكمال (6: 519- 523).

(3) تهذيب الكمال (6: 523- 524).

(4) الجرح (4: 497).

(5) انظر تهذيب التهذيب (1: 425).

السادس: حصين بن عبد الرحمن الهاشمي. ذكره ابن أبي حاتم وبيض له. مجهول، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات. اهـ.

قلت: وهذا لا يدخل في هذا الباب؛ لكونه يروي عن ابن عباس فهو من طبقة التابعين، نص عليه ابن أبي حاتم[1]. وأما ذكر ابن حبان له في ثقات أتباع التابعين فلم أقف على ذلك، فإن كان كذلك كانت روايته مرسلة (والله أعلم).

السابع: حصين بن عبد الرحمن الشيباني. روى عن: معاوية بن قرة. وعنه: سعيد بن مسروق. ذكروا للتمييز. اهـ.

قلت: وصنيع المزي هو الأقرب للصواب[2]، فالذين ذكرهم عين من ذكر ابن حبان قبله، وزاد الجعفي، وهو يشتبه بهم، من حيث الاتفاق في الاسم واسم الأب والبلد والطبقة.. وتوسيع التمييز لذكر من ليس في الطبقة ليس بجيد وإن توسع فيه بعض المتأخرين كما يلاحظ عند ابن حجر وغيره[3].

وهذا الباب يدخل في المتفق والمفترق، وقد أورده الخطيب في كتابه (المتفق)[4] فروى بسنده عن ابن عرعرة وغيره من أهل البصرة، قال: الحصين ابن عبد الرحمن أربعة:

إذا جاءك ابن إدريس، وشريك، وسفيان، وجرير، وابن فضيل، فهو الحصين بن عبد الرحمن السُّلمي.

---

(1) الجرح (3: 194).

(2) وقد أخذه عن الخطيب كما سيأتي بعد.

(3) تعقب د. بشار عواد على المزي (6: 525) بقوله: "لم يستوعب المؤلف هذا الباب فهناك بعد... (ثم ذكر السادس والسابع)" تقليدًا لابن حجر. وإن سلمنا بالسابع، فلا نسلم بالسادس لاختلاف الطبقة !! والاشتباه فيه بعيد على أهل التحرير.

(4) (2: 693).

وإذا جاءك حفص بن غياث، عن حصين بن عبد الرحمن، فهو النخعي.

وإذا جاءك إسماعيل بن أبي خالد، عن حصين بن عبد الرحمن، فهو الحارثي.

وإذا جاءك محمد بن إسحاق، عن حصين بن عبد الرحمن، فهو الأنصاري.

قال الخطيب: وقد أخل هذا القائل بذكر حصين بن عبد الرحمن الجعفي، وهو كوفي، حدث عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. روى عنه طعمة بن غيلان الكوفي. اهـ.

وأوجه الاشتباه تتلخص فيما يلي:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في اسم الأب. وهذان الوجهان يشترك فيهما السبعة. 3- يشترك الثلاثة الأول في الرواية عن شيخ واحد هو عامر بن شراحيل الشعبي.. والأخيران يشتركان معهما في الطبقة.

4- الأربعة الأول عدادهم في أهل الكوفة.

وهذا الباب من فوات أبي الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين). وفي هذا الباب راويان آخران عند البخاري في (تاريخه)[1]:

أولهما: سوار بن عبد الله صاحب البصري. (وليس بالقاضي). روى عنه: أبو عبيدة الحداد. وقال لنا سلم: نا سوار بن عبد الله أبو سنان المقري، سمع الحسن: ركوب البحر إليه منتهى الحرص.

ثانيهما: سوار بن عبد الله قاضي البصرة بن قدامة أبو عبد الله العنبري التميمي. عن: بكر بن عبد الله. روى عنه: عرعرة. هو سوار بن أبي سوار.

وهنا أشار البخاري إلى الاشتباه بينهما بقوله في ترجمة الأول: (وليس

(1) التاريخ (4: 168).

بالقاضي). وعند ابن أبي حاتم مثله[1].

وهذان يشتبهان من أربعة أوجه:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في اسم الأب. 3- البلد فكلاهما من أهل البصرة. 4- يشتركان في الرواية عن الحسن بن أبي الحسن البصري. نص على رواية الأول البخاري (كما مر)، ونص على رواية الثاني عنه ابن أبي حاتم[2].

وهذا الباب ذكره أبو الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين)[3]: فزاد ذكر الحفيد: سوار بن عبد الله القاضي.. وسيأتي[4].

الوجه الثاني: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والبلد واشترك في الرواية عنهم راو واحد:

في هذا الباب ذكر البخاري في كتابه (التاريخ)[5]: في باب الميم من باب إسماعيل راويين يشتبهان: أولهما: إسماعيل بن مسلم مولى بني مخزوم. عن: سعيد بن جبير، وعبد الله ابن عبيد، قولهما. سمع منه: وكيع، وابن المبارك.

وثانيهما: إسماعيل بن مسلم المكي. عن: الحسن، والزهري، تركه بن المبارك، وربما روى عنه، وتركه يحيى وابن مهدي. اهـ.

---

(1) الجرح (4: 271).

(2) الجرح (4: 271).

(3) (ص156).

(4) انظر الوجه (السادس).

(5) (1: 372).

وأورد هما ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[1]: في باب تسمية من روى عنه العلم ممن يسمى إسماعيل باب الميم.

فقال: إسماعيل بن مسلم العبدي بصري قاضى قيس. روى عن: الحسن، وأبى المتوكل. روى عنه: يحيى بن سعيد، وابن مهدى، ووكيع، وأبو نعيم، وعلى بن نصر الجهضمي الأكبر، وشعيب بن حرب، ومسلم بن إبراهيم، وعطاء، وأبى كثير مولى الأنصار.

قال مسلم بن إبراهيم: كان شعبة يقول لنا: اذهبوا إلى إسماعيل بن مسلم العبدي يعنى قاضى قيس.

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله (يعنى أحمد بن حنبل): إسماعيل بن مسلم العبدي ؟ فقال: ليس به بأس ثقة، (هذا بصريٌّ). وسئل أبو زرعة عن إسماعيل ابن مسلم العبدي قاضى قيس، فقال: ثقة، (وليس هو بالمكى). اهـ.

وقال في الثاني: إسماعيل بن مسلم المخزومي المكي. روى عن: سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وعبد الله بن عبيد بن عمير. روى عنه: ابن المبارك، ووكيع، وعمرو العنقزي.

وقال العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن مسلم مكي مخزوميٌّ ثقة، يروى عنه وكيع. وقال: سمعت أبى يقول: إسماعيل بن مسلم المخزومي مكيٌّ صالح الحديث. قال: وسمعت أبا زرعة يقول: إسماعيل بن مسلم المكي المخزوميُّ روى عن عطاء، ولم يلق الحسن، لا بأس به. اهـ.

قلت: نص أحمد في ترجمة الأول أنه بصري وهذا تمييز.

ونص ابن معين على رواية وكيع عنه. ونص أبو زرعة على أنه لم يلق

---

(1) الجرح (2: 196).

الحسن. وهذان وجهان للتمييز عن سابقه الذي يروي عن الحسن.

وهاتان الترجمتان تشتبهان من حيث:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في اسم الأب.

3- كلاهما من أهل مكة، وإن لم يقع التصريح به في الأول فهو ظاهر في ولائه وشيوخه.

4- اشترك في الرواية عنهما عبد الله بن المبارك.

وقد أشار لاشتباههما ابن حبان في (الثقات)[1] فقال: إسماعيل بن مسلم مولى بني مخزوم، يروى عن: سعيد بن جبير، وعبد الله بن عبيد بن عمير. روى عنه: وكيع. (وليس هذا بإسماعيل بن مسلم المكي الذي روى عنه ابن المبارك، ذاك ضعيف وهذا ثقة). اهـ.

ولهم ثالث: هو إسماعيل بن مسلم أبو محمد العبدي البصري، سمع أبا المتوكل، والحسن. سمع منه: وكيع، وأبو نعيم. أورده البخاري في (التاريخ)[2] عقبهما، وهو يشتبه بهما من حيث الاتفاق في الاسم واسم الأب، ويشتبه بالمخزومي برواية وكيع عنهما. وسئل عنه أبو زرعة فقال: ثقة (وليس هو بالمكي)[3].. وهذا إشارة منه لاشتباهه بالثاني المكي.

وهو يشتبه بسابقيه من حيث سكنه مكة واستيطانه بها، فقد نص على هذا ابن أبي حاتم[4] فقال: إسماعيل بن مسلم المكي العبدي، ويقال: البصري، أصله بصري، سكن مكة، قدم مع المهدى الري، أظنه مات بالري.

---

(1) (6: 36).

(2) (1: 372).

(3) الجرح (2: 196).

(4) الجرح (2: 198).

ونص على هذا أبو زرعة فيما نقله عنه ابن أبي حاتم [1]، فقال: سمعت أبا زرعة ذكر إسماعيل بن مسلم المكي، فقال: هو بصري، سكن مكة، يحدِّث عن الحسن، ضعيف الحديث.

وخرج الذهبي في (التذكرة)[2] حديثًا عاليًا: من طريق عبد الله بن نمير، عن إسماعيل بن مسلم، عن يونس بن عبيد وثابت، عن أنس بن مالك: أنه صلى خلف النبيε وحده وخلفه امرأة حتى جاء الناس بعد[3].

(إسماعيل هذا البصري صدوق خرج له مسلم يشتبه بإسماعيل بن مسلم المكى ثم البصري أحد الضعفاء، وهما عصريان لا يمتازان إلا بشيوخهما). اهـ.

قلت: وقد ذكر الحاكم هذا النوع من الاشتباه في أنواعه، فقال: الجنس السابع من هذا النوع: قوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيشتبه التمييز بينهم.

ولو نظرنا لموقف المزي من هذا الاشتباه نراه أفرط في هذا الباب فترجم لثمانية رواه كلهم إسماعيل بن مسلم.

فأولهم: إسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد البصري قاضي قيس. خرج له (م ت س). وثانيهم: إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري

---

(1) الجرح (2: 198).

(2) تذكرة الحفاظ (2: 499).

(3) الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط برقم (2711): حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا أبي، حدثنا عبد الله بن نمير، قال حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن يونس بن عبيد، عن ثابت البناني، عن أنس (فذكره). فما وقع في إسناد الذهبي (يونس بن عبيد وثابت) فيه نظر. لأن يونس ليس له سماع من أنس وإنما رآه فحسب. انظر تهذيب الكمال (32: 517).
قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا إسماعيل). اهـ.

مولى حدير من الأزد، أصله بصري سكن مكة فلكثرة مجاورته بمكة قيل له: المكي. خرج له (ت ق).

وميزهما: بالثالث: إسماعيل بن مسلم المخزومي مولاهم المكي.

ثم قال وفي طبقته (فذكر الخمسة التالية أسمائهم):

والرابع: إسماعيل بن مسلم الطائي.

والخامس: إسماعيل بن مسلم السكوني أبو الحسن بن أبي زياد الشامي.

والسادس: إسماعيل بن مسلم اليشكري.

والسابع: إسماعيل بن مسلم بن يسار، مولى رفاعة بن رافع الزرقي الأنصاري مدني.

والثامن: إسماعيل بن مسلم بن أبي الفديك المديني، مولى بني الديل.

وقال: ذكرناهم للتمييز [1]. وزاد ابن حجر: التاسع: إسماعيل بن مسلم الكوفي[2].

وهؤلاء جميعًا يدخلون في باب المتفق والمفترق، وهذا منهج المزي وابن حجر وغيرهما ممن اعتمد هذا الأسلوب في التراجم.

والرابع يشتبه بالبصري والمخزومي من حيث رواية وكيع عن الثلاثة. نص على رواية وكيع عن الرابع أحمد[3].

كما أنه يشتبه بالمخزومي والمكي من حيث رواية ابن المبارك عن الثلاثة. نص على روايته عن هذا الخطيب[4].

---

(1) تهذيب الكمال (3: 196- 208).

(2) التهذيب (1: 169).

(3) التهذيب (1: 168).

(4) المصدر السابق (1: 168).

وهذا الباب ذكر منه أبو الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين) أربعة، وهم الأول، والثالث، والسابع، والثامن.

أما الخطيب في كتابه (المتفق والمفترق) [1] فذكر خمسة منهم فترجم (للثالث، ثم الثاني، ثم الأول، ثم الرابع، ثم الخامس).

ولكنهما لم يشيرا لأوجه الاشتباه، إلا ما كان من الخطيب فإنه أشار إلى اشتراكهما في الطبقة.

الوجه الثالث: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والكنية واشترك في الرواية عنهم راو واحد:

أورد ابن أبي حاتم في (الجرح)[2] في باب من روى عنه العلم ممن يسمى سليمان (باب الدال) ثلاث تراجم متفرقة: أولها: سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني العتكي، روى عن: حماد بن زيد، ومالك بن أنس، وابن شهاب، وشريك، ويعقوب القمي. قال أبو محمد: روى عنه: أبى، وأبو زرعة. قال الحسين ابن الحسن: سئل يحيى بن معين عن أبى الربيع الزهراني، فقال: ثقة صدوق.

سمعت أبى يقول: سألنا على بن المديني عمن نكتب من أصحاب حماد بن زيد؟ فقال: عن سليمان بن حرب، وأبى الربيع الزهراني. وذكر أبا الربيع بخير. وقال: سألت أبى عن أبى الربيع الزهراني، فقال: ثقة.

ثانيها: سليمان بن داود أبو الربيع ابن أخي رشدين، وهو ابن داود بن حماد بن سعد المهري. روى عن: ابن وهب وإدريس بن يحيى. سمع منه أبى في رحلته الثانية إلى مصر.

ثالثها: سليمان بن داود البغدادي، من الأبناء أبو الربيع. روى عن: محمد

---

(1) المتفق (1: 376- 384).

(2) الجرح (4: 113- 114)، (4: 116).

ابن حرب الأبرش، روى عنه أبو زرعة. اهـ.

وهؤلاء الرواة الثلاثة يشتبهون مع بعضهم البعض من أربعة أوجه:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في اسم الأب.

3- الاتفاق في الكنية. 4- يشتركون في بعض التلاميذ..

فالأول والثاني يروي عنهما أبو حاتم، والأول والثالث: يروي عنهما أبو زرعة، وقد أشار ابن حبان في (الثقات)[1] إلى اشتباه الأول والثاني، فقال: سليمان بن داود أبو الربيع الختلي البغدادي، يروى عن: محمد بن حرب الأبرش. ثنا عنه: أبو يعلى الموصلي. قال: (وليس هذا بالزهرانى). اهـ.

قلت: وهو أشهرهم وله رواية في الصحيحين وأبي داود والنسائي، ومع هذا الاشتباه لم يميز عند المزي ومن تبعه اكتفاءً بدخوله في تراجم الكتاب.

وهذا ما لم يكن يستخدمه المتقدم ون بل يترجمون للراوي وربما ذكروا اشتباهه بغيره في ترجمته.. ولا يكتفون بمجرد وروده مترجمًا في مكان آخر.

وهذا الباب لم يذكره أبو الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين)، ولا الخطيب في (المتفق والمفترق).

الوجه الرابع: المفترق ممن اتفق في الاسم والنسبة للقبيلة والبلد واشترك في الرواية عن شيخ واحد واشترك في الرواية عنهم راو واحد:

ذكر البخاري في (التاريخ)[2] في باب الألف باب إبراهيم (باب السين) وفي (باب الياء) راويان يشتبهان من بعض الوجوه:

أولهما: إبراهيم بن سويد النخعي الأعور الكوفي. سمع علقمة. روى عنه: سلمة بن كهيل، وقال لي قيس بن حفص: قال: ثنا عبد الواحد، سمع الحسن

(1) (8: 278).

(2) التاريخ الكبير (1: 290)، (1: 334).

بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد النخعي، عن عبد الرحمن، قال عبد الله: قال لي النبي ε: "إذنك عليّ أن يُرفع الحجاب وأن تسمع سوادي حتى أنهاك"[(1)].

حدثني علي، قال: حدثنا حفص، عن الحسن (مثله).

وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح)[(2)]: وزاد في شيوخه يزيد بن عبد الرحمن. وروى إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: أنه سئل عن إبراهيم بن سويد الذي روى عنه سلمة بن كهيل: فقال: مشهور.

وثانيهما: إبراهيم بن يزيد بن عمرو أبو عمران الكوفي النخعي. سمع علقمة، ومسروقًا، والأسود. سمع منه: الحكم، ومنصور. قال لنا موسى بن إسماعيل: حدثنا مهدي، قال: ثنا شعيب، قال: مات إبراهيم متواريًا ليالي الحجاج فدفن ليلاً فشهدت الصلاة عليه، فسمعت الشعبي يقول: مات رجل ما ترك بعده مثله لا بالكوفة ولا بالبصرة ولا بمكة ولا بالمدينة ولا بالشام[(3)]. اهـ.

وهذان الراويان يشتبهان من أربعة أوجه:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في القبيلة فكلاهما من قبيلة النخع.

3- الاتفاق في البلد فكلاهما من أهل الكوفة.

4- الاشتراك في بعض الشيوخ.. فكلاهما يروي عن علقمة بن يزيد

---

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (32225)، وابن ماجه برقم (139)، وأبو يعلى برقم (5356)، وابن حبان برقم (7068)، والطبراني في الكبير برقم (8449). سئل عنه الدارقطني في العلل (5: 209) فذكر الاختلاف فيه على إبراهيم بن سويد، وقال: (والصواب قول من قال: عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله). اهـ.

(2) الجرح (2: 103).

(3) التاريخ الكبير (1: 334).

النخعي، ويزيد بن عبد الرحمن وهو خال الثاني.

5– الاتفاق في بعض التلاميذ إذ أنه يروي عنهما: الحسن بن عبيد الله النخعي نص على الأول ابن أبي حاتم، والثاني نص عليه المزي[1].

وأشار ابن حبان في (الثقات)[2] لاشتباههما فقال: إبراهيم بن سويد النخعي الأعور، من أهل الكوفة. يروى عن: علقمة، والأسود. روى عنه: سلمة ابن كهيل، والحسن بن عبيد الله. (وليس هذا بإبراهيم النخعي الفقيه). اهـ.

ولهم ثالث هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك أبو أسماء التيمي تيم الرباب كوفي سمع أباه. روى عنه: الحكم، وسلمة بن كهيل، والأعمش. قال لنا أبو نعيم: عن سفيان، عن أبي حيان، عن إبراهيم التيمي، قال: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذبا. اهـ. ترجم له البخاري في (التاريخ)[3].

يشتبه مع الثاني لاتفاقه معه في وجوه:

1– يتفقان في الاسم. 2– ويتفقان في اسم الأب.

3– والبلد فكلاهما من أهل الكوفة. 4– ويشترك في الرواية عنهما بعض التلاميذ.. إذ يروي عنهما: الحكم بن عتيبة ، وزبيد اليامي، وسليمان بن مهران الأعمش، وعبد الرحمن بن أبي الشعثاء، وغيرهم[4].

وهما يدخلان في (المتفق والمفترق)[5] وقد ذكر الخطيب هذا الباب في كتابه فأورد فيه (أربعة عشر رجلاً) بدأه بهذين.. وهذا ينبئك أن باب الالتباس

(1) تهذيب الكمال (2: 236).

(2) (6: 6).

(3) التاريخ الكبير (1: 334).

(4) تهذيب الكمال للمزي (2: 232)، (2: 236).

(5) المتفق (1: 194- 197).

أضيق من باب الاتفاق، فليس كل ما يتفق يلتبس فتنبه فإنه مهم في فهم ما يدخل تحت هذا الباب ويميز عملي هنا عما قصده الخطيب في كتابه (المتفق).

بينما أخل به أبو الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين) فلم يذكر سوى راويين.

الوجه الخامس: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب مع اختلاف الطبقة

قال البخاري في (التاريخ)[1]: عبد الرحمن بن سابط: أن عمر (رضي الله عنه). روى عنه: أبو عون مرسل.

وقال الحسن بن عمارة: عن العرزمي، عن عبد الرحمن بن سابط، عن يعلى بن أمية، عن عمر (رضي الله عنه) في المزارعة.

وذكره ابن أبي حاتم في (الجرح)[2] فقال: عبد الرحمن بن سابط الجمحي مكي. روى عن: عمر (رضي الله عنه) مرسل، وعن جابر بن عبد الله متصل. قال أبو بكر بن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الرحمن بن سابط الجمحي مكي ثقة. وسئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن سابط فقال: مكي ثقة.

أما ابن حبان فيرى أنهما اثنان بناء على اختلاف الطبقة:

أولهما: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط بن أبي حميضة بن عمرو بن أهيب الجمحي. يروى عن جماعة من الصحابة منهم: جابر بن عبد الله. روى عنه: أهل مكة، وفطر بن خليفة، وليث بن أبي سليم، عداده في أهل مكة، مات سنة ثمان عشرة ومائة بمكة.

---

(1) (5: 294).

(2) (5: 240).

ذكره في طبقة التابعين[1] ويرسب إلى جده، وذكر نسبه هنا على وجهه.

ثانيهما: عبد الرحمن بن سابط. يروى عن: يعلى بن أمية، عن عمر روى عنه: محمد بن عبيد الله العرزمي. قال: (وليس هذا بعبد الرحمن بن سابط الجمحي ذاك في التابعين). اهـ.

ذكره في طبقة أتباع التابعين[2].وأشار إلى التفريق بينهما.

الوجه السادس: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والنسب والنسبة للقبيلة واشترك في ولاية القضاء : في هذا الباب سوار القاضي الجد وحفيده.. ذكرهما ابن أبي حاتم في (الجرح)[3]: فالأول: سوار بن عبد الله بن قدامة بن عنزة العنبري تميمى قاضى البصرة أبو عبد الله. روى عن: بكر بن عبد الله، والحسن البصري، وأبى ثمامة. روى عنه: بشر بن المفضل، وابن عليه، ومعاذ بن معاذ، وعرعرة بن البرند. سمعت أبى يقول ذلك. قال أبو محمد: روى عن ابن سيرين.

والثاني: سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة بن عنزة قاضى الرصافة. روى عن: المعتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة. روى عنه: ابن أبى الثلج، وعبد الله بن أحمد بن حنبل. اهـ.

فهما يشتبهان من أربعة وجوه:

1– يتفقان في الاسم. **2**– يتفقان في اسم الأب.

3– يتفقان في النسب والنسبة. **4**– اشتراكهما في ولاية القضاء فالجد ولي قضاء البصرة، والحفيد كان قاضي الرصافة.

هذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، لكن ذكره أبو

(1) الثقات (5: 92- 93).
(2) الثقات (7: 96).
(3) الجرح (4: 271).

الفضل الهروي في كتاب(المعجم في مشتبه أسامي المحدثين)[1].

الوجه السابع: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب واشترك في ولاية القضاء:

ذكر البخاري في (التاريخ الكبير)[2] ترجمتين تشتبهان من بعض الوجوه:

أولهما: عمر بن حبيب. قال ابن عيينة: كان صاحبا لنا حافظًا. عن عمرو بن دينار، والزهري. يعدُّ في المكيين، ورأى عطاء. روى عنه: زيد بن الحباب.

زاد ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[3]: المكي. وقال أحمد بن حنبل: عمر بن حبيب ثقة. وقال العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: (عمر بن حبيب المكى الذي يروى عنه ابن عيينة وعبد الرزاق) ثقة. اهـ.

وفي قول ابن معين هذا تمييز له عن البصري الضعيف.

ثانيهما: عمر بن حبيب قاضي البصرة يتكلمون فيه ، عن ابن جريج . اهـ. زاد ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[4]: روى عن: محمد بن عمرو بن علقمة، وعمران بن حدير سمعت أبى يقول ذلك. وقال العباس محمد الدوري عن يحيى ابن معين: عمر بن حبيب ضعيف كان يكذب. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن عمر بن حبيب فقال: ليس بقوي. اهـ.

وترجم ابن حبان في (الثقات)[5]: للأول فهو على شرطه، وأشار لاشتباهه

---

(1) (ص156).

(2) (6: 148).

(3) (6: 104).

(4) (6: 104).

(5) (7: 172).

بالثاني، فقال: (عمر بن حبيب القاضى، من أهل مكة انتقل إلى اليمن وسكنها. يروى عن: عطاء، وعَمرو بن دينار. روى عنه: رباح بن زيد، وأهل اليمن وكان حافظًا متقنًا. (وليس هذا بعُمر بن حبيب القاضي الذي كان على قضاء البصرة ذاك ضعيف).

فهذان الراويان يشتبهان من ثلاثة أوجه:

1- الاتفاق في الاسم. 2- الاتفاق في اسم الأب.

3- اشتراكهما في ولاية القضاء. أما الأول فنص ابن حبان على أنه القاضي، وبعضهم يقول: القاص (بالمهملة المشددة)، وجمع له ابن حجر بين النسبتين[1].. وهذا محتمل.

وأما الثاني: العدوي فولي القضاء بالبصرة وولي قضاء الشرقية للمأمون[2].

وهذا الباب من فوات أبي الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين)، والخطيب في (المتفق والمفترق).

الوجه الثامن : المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب (لكن البعض منسوبًا لكنية والده) واشتركوا في البلد واشترك في الرواية عنهم راو واحد:

ذكر ابن حبان في (الثقات) راويان يشتبهان من هذه الأوجه:

الأول: جامع بن أبى راشد كنيته أبو صخرة الصيرفي أخو الربيع بن أبى راشد من أهل الكوفة يروى عن أبى وائل وزيد بن أسلم روى عنه: سفيان الثوري. وربما روى عنه شريك، ويقول: جامع بن راشد [3]، والصحيح ما قاله

(1) التقريب برقم (4873).

(2) أخبار القضاة (2: 142)، (3: 323).

(3) مسند أحمد (6: 294/ برقم 26750).

سفيان جامع بن أبى راشد[1]. اهـ.

والثاني: جامع بن راشد، كوفي يروى عن: صفوان بن محرز. روى عنه: الثوري. (وليس هذا بجامع بن أبى راشد)[2]. اهـ.

هذان الراويان يشتبهان من الأوجه التالية:

1- الاتفاق في الاسم.

2- الاتفاق في اسم الأب لكن مع نسبة الثاني لكنية أبيه.. وبعضهم أسقطها. وهنا اشتبها من كل وجه.

3- اشتراكهما في البلد فكلاهما من أهل الكوفة.

4- اشتركا في بعض التلاميذ، فقد روى عنهما سفيان الثوري.

وهذا الباب مما يلزم الخطيب في كتابه الفريد (غنية الملتمس) وفاتني ذكره فيما استدركت عليه.

الوجه التاسع: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والنسب واشترك في البلد:

أورد البخاري في(التاريخ الكبير)[3] ترجمتين تشتبهان من بعض الوجوه:

أولهما: مفضل بن فضالة المصري القتباني، وقتبان من اليمن قاضي مصر، سمع عقيل بن خالد.

وبسط ابن أبي حاتم ترجمته في (الجرح) [4]، فقال: مفضل بن فضالة المصري القتباني، وقتبان من اليمن قاضى مصر. روى عن: يزيد بن أبى حبيب،

---

(1) (6: 152).

(2) (6: 153).

(3) التاريخ (7: 405).

(4) الجرح (8: 317).

وربيعة بن سيف، وعياش بن عباس، وعُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد. روى عنه: يحيى بن غيلان البغدادي، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الرحمن بن أبى الغمر المصري، ويزيد بن خالد الرملي، وأبو الأسود النضر بن عبد الجبار، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وقتيبة بن سعيد. قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: مفضل بن فضالة الغساني ثقة. قال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن مفضل بن فضالة قاضى مصر فقال صدوق. وقال: سئل أبو زرعة عن مفضل بن فضالة فقال لا بأس به. اهـ.

وثانيهما: مفضل بن فضالة (وليس بالمصري) عن حبيب بن الشهيد روى عنه يونس بن محمد المؤدب يعد في البصريين. اهـ.

وبسط ابن أبي حاتم ترجمته في (الجرح) [1]، فقال: مفضل بن فضالة بصري. روى عن: عاصم وسالم ابنى عبيد الله بن سالم. روى عنه: عبد الرحمن ابن مهدي، وأبو قتيبة سلم بن قتيبة، ويونس بن محمد، وابنه، وموسى بن إسماعيل. سمعت أبى يقول ذلك، وسألته عنه فقال: يكتب حديثه. اهـ.

فهذا يشتبه بالمصري وقد نص البخاري على تمييزه عنه.

ولهم ثالث: حفيد الأول، هو: المفضل بن فضالة بن المفضل بن فضالة المصري. روى عن: أبيه عن جده ذكره ابن حبان في (الثقات) وابن يونس في (تاريخه)، وقال: مات سنة اثنتن وخمسين ومئتين [2].

وهذا قد يلتبس على بعض الناس.

ولهم رابع، هو: المفضل بن فضالة النسوي أبو الحسن. روى عن: إبراهيم ابن الهيثم البلدي. وعنه: أبو أحمد بن عدي.

---

(1) (8: 317).

(2) تهذيب التهذيب (4: 141).

أورد هذين ابن حجر في (التهذيب) تمييزًا.. قال: هو والذي قبله متأخران لا يشتبهان بمن قبلهما[1].

هذا الباب بتمامه ذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)[2]. وأخل به أبو الفضل الهروي في كتاب (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين) [3] فلم يذكر سوى الثاني والرابع.

الوجه العاشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب:

هذا باب واسع لا يدخل في باب المشتبه من الرواة إلا في حدود ضيقة، وذلك عند قلة دوران اسم الراوي، أو اسم أبيه على الألسنة، مع اتحاد الطبقة أو تقاربها.. وقد نبهنا على ذلك في القسم النظري.

فمن قل دوران اسمه ما ذكره العسكري في (تصحيفات المحدثين)[4]، فقال: حيوة بن شريح، وحيوة بن شريح اثنان (يشتبه أمرهما):

الأول: فحيوة بن شريح الأكبر يكنى أبا زرعة المقري وهو مصري. روى عن: عقبة بن مسلم، ويزيد بن أبي حبيب. روى عنه: ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقري، وأبو عاصم.

الثاني: وحيوة بن شريح الأصغر، وهو ابن أبي حيوة المقري يكنى أبا العباس. روى عن: أبيه، وعن بقية، والوليد بن مسلم، أدركه أبو حاتم الرازي وغيره. روى عنه: محمد بن المثنى.

وممن قل دوران اسم أبيه: ما أورد البخاري في (التاريخ) في باب الباء

---

(1) تهذيب التهذيب (4: 141).

(2) المتفق (3: 1956- 1958).

(3) (ص242).

(4) (2: 497).

من باب العين راوٍ يلتبس بشيخه المتفق معه في الاسم واسم الأب:

الأول: عبد الله بن بسر (وليس المازني الحبراني). عن: عبد الله بن بسر المازني، وأبي راشد الحبراني الشامي. روى عنه: أبو عبيدة الحداد. وروى محمد ابن حمران عن عبد الله بن بسر أبي سعيد السكسكي عن أبي كبشة الأنماري قال يحيى رأيته وليس بشيء. قال عمرو بن على: هو عبد الله بن بسر (أهاب أن يكون هو الأول)[1]. يعني أنه لا يجزم بكونه السكسكي.

وقد بسط ابن أبي حاتم في ترجمته، فقال: عبد الله بن بسر الحبراني أبو سعيد السكسكي، (وليس شامي وقع إلى البصرة). روى عن: عبد الله بن بسر المازني صاحب النبي ε، وأبى كبشة الانماري، وأبى راشد الحبراني. روى عنه: أبو عبيدة الحداد، ومحمد بن عمر أبو خالد الطائي المحرى، ومحمد بن حمران، وجارية ابن هرم بن زهرم.

قال علي بن المديني: سمعت يحيى يعنى القطان يقول رأيت عبد الله بن بسر كان هنا يعنى بالبصرة الذي. روى عنه: محمد بن حمران، ويوسف التيمي. قلت: كيف كان ؟ قال: لا شيء.

سمعت أبى يقول: عبد الله بن بسر الشامي الذي وقع إلى البصرة وهو الحبراني، ضعيف الحديث[2].

الثاني: عبد الله بن بسر أبو صفوان السلمي ثم المازني الشامي. قال على: سمعت سفيان: قلت للأحوص: أكان أبو أمامة آخر من مات عندكم من أصحاب النبيε قال: كان بعده عبد الله بن بسر قد رأيته[3].

---

(1) التاريخ الكبير (5: 48).

(2) الجرح (5: 12).

(3) التاريخ الكبير (5: 14).

واللطيفة في هذا الباب أن أحدهما يروي عن الآخر، أي أنهما متعاصران فالتباسهما وارد، ولذا نص على الفرق البخاري.

ولهم ثالث، هو: عبد الله بن بسر النَّصري (بالنون). روى عن: النبي ε. وعنه: ابنه عبد الواحد، وقد فرق بينه وبين المازني الخطيب وابن عساكر وابن عبد البر وآخرون. ترجمه ابن حجر في (التهذيب)[1] و(التقريب)[2] تمييزًا. وقال: (ووهم من خلطه بالذي قبله) يعني المازني.

ومما يستوي فيه الطرفان من حيث الشهرة والغرابة. راويان ذكر هما ابن أبي حاتم في (الجرح)[3]:

فأولهما: بكير بن شهاب (وليس بالدامغاني هذا آخر). روى عن: سعيد ابن جبير، وصالح بن سليمان. روى عنه: مبارك بن سعيد، وعبد الله بن الوليد المزني، من ولد عبد الله بن معقل بن مقرن المزني. سمعت أبى يقول ذلك، ويقول: هو شيخ يمكن أن يكون كوفي.. ثم أعقبه بالدامغاني، فقال:

ثانيهما: بكير بن شهاب الدامغاني. روى عن: سفيان الثوري. روى عنه: ابن المبارك سمعت أبى يقول ذلك. اهـ.

وهذا الباب بأجمعه لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين) سوى الباب الأخير فإنه ذكره[4].

الوجه الحادي عشر : المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب والكنية والنسبة لكن مع فارق حرف مما يشتبه في الرسم:

---

(1) (308).

(2) برقم (3229).

(3) الجرح (2: 404).

(4) المعجم (ص73).

ترجم البخاري في (التاريخ الكبير)[1] لراويين يشتبهان من هذه الأوجه:

فأولهما: سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيري [2]، وكان بالري. قاله حكام. حدثنا سعيد روى عنه: الثوري مرسل.

والثاني: سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي، سمع مجاهدًا. روى عنه: عبد الواحد بن زياد، كناه زكريا بن يحيى. اهـ.

أما ابن أبي حاتم فجمعهما فقال: سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي، قاضى الري. روى عن: إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، وإبراهيم التيمي، وابن أبى مليكة، ومجاهد. روى عنه: الثوري، وأبو جعفر الرازي، وعبد الواحد ابن زياد، وزهير بن معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الرحيم بن سليمان، وحكام بن سلم، وابن فضيل، وعبد الله بن أبى جعفر الرازي. قال عبد الرحمن: سمعت أبى يقول بعض ذلك وبعضه من قبلى[3].

وتبع ابن حبان في (الثقات)[4]: البخاري في التفريق فقال: سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي، كنيته أبو شيبة يروى عن: مجاهد، وابن أبى مليكة. روى عنه: عبد الواحد بن زياد، ومروان بن معاوية الفزاري.

(وليس هذا بسعيد بن عبد الرحمن الذي كان بالري، ذاك زبيرى بالراء روى عنه: حكام بن سلم. وهذا زبيدى بالدال مات سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي سنة ست وخمسين ومائة). اهـ.

---

(1) التاريخ الكبير (3: 492).

(2) وقع في التاريخ (3: 492): " الزبيدي" بالدال المهملة.. والصواب بالراء المهملة، كما رجحه ابن حبان.

(3) الجرح (4: 41).

(4) (6: 265).

وقال في الطبقة الرابعة من (الثقات)[1]: سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الزبيري، كنيته أبو شيبة من أهل الري، يروي المقاطيع، وهو الذي يقول: يعجبني من القراء... اهـ.

ومال المعلمي إلى الجمع واستدل بجمع ابن الجارود، وبقول ابن معين: سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي قد سمع منه أبو جعفر الرازي، وهو ثقة[2].

قلت: لكن فرق بينهما البخاري، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم[3]. ويرى د. بشار عواد أن الصواب التفريق، وأن البخاري إنما فرَّق تحرزًا[4].

والذي ظهر لي أن التفريق قوي فابن حبان رفع في نسب الرجل وميزه تمييزًا لا يحصل إلا عن علم ومعرفة ، ثم إن الأول قاض مشهور وثقه ابن معين، وأبو داود[5] وعظَّمه ورفع من شأنه.

أما الثاني فضعيف أورده البخاري في (الضعفاء الكبير) كما نقل هذا ابن عدي في (الكامل)[6]، فقال: سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة. سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة. سمع مجاهد، وابن أبي مليكة. روى عنه: عبد الواحد بن زياد لا يتابع في حديثه.

وقال ابن عدي: وسعيد هذا ليس له كثير حديث وله شيء يسير، وعبد

---

(1) (2: 260- 261).

(2) التاريخ (3: 492) الحاشية.

(3) الكامل لابن عدي (3: 391)، الجرح (4: 41) الحاشية.

(4) تهذيب الكمال (10: 533- 534) الحاشية.

(5) سؤالات الآجري برقم (1705).

(6) (3: 391).

الواحد يحدث عنه، وليس بذلك المعروف .اهـ. وهذا فرق ظاهر بينهما. فالقاضي مشهور ولا يمكن أن يكون ليس بذاك المعروف!!.

الوجه الثاني عشر : المتشابه في الرسم ممن اتفق في الاسم، لكن أحدهما بحرف معجم، والآخر بحرفٍ مهمل:

هذا الباب فيه ما يشكل وقد صنفت في بيانه المصنفات المستقلة في فترة من أشهرها مصنف الخطيب (تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل عن بوادر التصحيف والوهم).

ومن هذا الباب ما ذكره ابن حبان في (الثقات)[1]، إذ قال: سميط بن عجلان، بصري. يروى عن: مؤذن بنى عدى. روى عنه: الصَّعق بن حزن.

قال: (وليس هذا بوالد عبد الله بن شميط ذاك بالشين وهذا بالسين). اهـ.

وهذا الباب مما يستدرك على الخطيب في كتابه (المذكور).

الوجه الثالث عشر : المفترق ممن اتفق في الاسم واسم الأب لكن مع زيادة حرفٍ في اسم الأب:

قال ابن حبان في (الثقات)[2]: صالح بن رتبيل يروى المراسيل. روى عنه: عمران بن حدير. (وليس هذا بصالح بن أرتبيل الذي روى عنه جابر بن نوح). هذا الباب مما فات الخطيب ذكره في كتابه القيم (تالي تلخيص المتشابه).

الوجه الرابع عشر: المفترق ممن اتفق في اسم الأب واللقب، مع تقارب

---

(1) (6: 432).

(2) (6: 459).

الرسم في الاسم:

قال ابن حبان في (الثقات)[1]: عتبة بن عمرو المكتب، من أهل الكوفة، يروى عن: الشعبي، وعكرمة. روى عنه: أبو صيفي، والكوفيون.(وليس هذا بعبيد بن عمرو المكتب). اهـ. هذا الباب مما فات الخطيب ذكره في كتابه القيم (تلخيص المتشابه في الرسم).

الوجه الخامس عشر: المفترق ممن اتفق في الكنية واللقب واشترك في البلد:

مما يدخل في هذا الباب: أبو شهاب عبد ربه بن نافع، وأبو شهاب موسى ابن نافع.

فالأول: هو عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط. روى عن: الحسن بن عمرو الفقيمي، وعاصم الأحول، وأبى إسحاق الشيباني، وداود بن أبى هند، والأعمش، وابن أبى ليلى. وروى عنه: أحمد بن يونس، وسعيد بن سليمان، وحجاج بن إبراهيم الأزرق. قال علي يعنى بن المديني: سمعت يحيى يعنى القطان يقول: لم يكن أبو شهاب الحناط بالحافظ، ولم يرض يحيى أمره.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن أبى شهاب الحناط، فقال: ما بحديثه بأس، فقلت له: إن يحيى بن سعيد يقول: ليس هو بالحافظ فلم يرض بذلك ولم يقربه. وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو شهاب الحناط ثقة.

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين فأبو شهاب أحب إليك، أو أبو بكر بن عياش، فقال أبو شهاب: أحب إلى من أبى بكر في كل شيء.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول: أبو شهاب الحناط عبد ربه بن

---

(1) (7: 269).

نافع صالح الحديث[1]. اهـ.

والثاني: موسى بن نافع أبو شهاب الحناط الأسدي الهذلي الكوفي الأكبر. قال ابن أبي حاتم: (وليس بأبي شهاب الأصغر عبد ربه بن نافع). روى عن: عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، ومجاهد. روى عنه: يحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عبيد، وأبو نعيم، ووكيع، وأبو داود الطيالسي.

قال عثمان بن أبي شيبة: أثنى أبو نعيم على موسى بن نافع خيرًا.

قال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث.

وعن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: أنه قال أبو شهاب: موسى بن نافع ثقة. وقال عبد الرحمن: سألت أبي عن أبي شهاب موسى بن نافع ؟ فقال: يكتب حديثه، وغيري يحكي عنه أنه قال: ثقة. اهـ.

ترجمهما ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2].

ويلتبسان من ثلاثة أوجه:

1- الاتفاق في الكنية. 2- الاتفاق في النسبة.

3- يشتركان في البلد فكلاهما من أهل الكوفة.. ولذا فرقوا بينهما فأطلقوا على الأول الأصغر، والثاني الأكبر.

ويدخل تحت هذا الوجه راويان آخران كنيتهما أبو جناب أوردهما ابن حبان في (الثقات) ونبه إلى اشتباههما:

فأولهما: عباد بن أبي عون القصاب. قال ابن حبان في (الثقات)[3]:

---

(1) وقال العجلي: "عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط كوفي لا بأس به روى عنه سعدويه". معرفة الثقات برقم (1014).

(2) الجرح (6: 42)، (8: 165).

(3) (7: 161).

بصرى يقال له: أبو جناب. يروى عن: قتادة، وزُرارة بن أوفى. روى عنه: أهل البصرة. (وليس هذا بأبي جناب القصَّاب ذاك ضعيفٌ).

والثاني: عون بن ذكوان أبو جناب الحرشي. قال أبو حاتم ابن حبان في (الثقات)[1]: يروى عن: بهز بن حكيم. روى عنه: غسان بن مالك، ويونس المؤدب، يُخطئ ويخالف. قلت: وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث[2]. لكن قال فيه الدارقطني: متروك[3]. اهـ.

وهذا الباب بأجمعه لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا أبو الفضل الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين).

الوجه السادس عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم والكنية

قال ابن حبان في (الثقات)[4]: سعيد بن غنيم الكلاعي، كنيته أبو غنيم من أهل الشام، يروى المراسيل. روى عنه: إسماعيل بن عياش. (وليس هذا بسعيد بن حدير أبو غنيم). اهـ.

وهذا الباب بأجمعه لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا أبو الفضل الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين).

الوجه السابع عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واللقب

قال ابن حبان في (الثقات)[5]: إبراهيم الأفطس، شيخ يروى عن: وهب بن منبه. روى هشام بن يوسف، عن منذر الأفطس، عنه. (وليس هذا بإبراهيم بن سليمان الأفطس الذي روى عنه يحيى بن حمزة). اهـ.

---

(1) الثقات (8: 515).
(2) الجرح (6: 387).
(3) سؤالات البرقاني برقم (382).
(4) (6: 368).
(5) (6: 21).

وهذا الباب لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا أبو الفضل الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين).

الوجه الثامن عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم والنسبة

أورد البخاري في (التاريخ الكبير)[1] في باب الألف من باب الياء راويان يلتبسان ببعضهما:

أولهما: يزيد بن أبان الرقاشي البصري. عن أنس، كان شعبة يتكلم فيه. قال نصر: نا روح، عن حريث، سمع يزيد الرقاشي، وقيل له: أبا عمرو.

وهو من الرواة المشاهير بسط في ترجمته ابن أبي حاتم، ونقل فيه قول أبي حفص عمرو بن على: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن يزيد الرقاشي، وكان عبد الرحمن يحدث عنه.

وقال سألت أبى عن يزيد الرقاشي، فقال: كان واعظًا بكاءً كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفى حديثه صنعة[2].

وثانيهما: يزيد الرقاشي، قال عباد عن حصين (وليس بالبصري) مرسل.

وهذا أيضًا ترجمه ابن أبي حاتم في (الجرح)[3]، وتبع البخاري فيه، فقال: يزيد الرقاشي (وليس بالبصري) روى حديثًا مرسلاً. روى عنه: حصين بن عبد الرحمن سمعت أبى يقول ذلك.

وهذا الباب بأجمعه لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا أبو الفضل الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين).

الوجه التاسع عشر: المفترق ممن اتفق في الاسم واشترك في الرواية عن

(1) التاريخ الكبير (8: 320)، (8: 331).

(2) الجرح (9: 251).

(3) المصدر السابق (9: 300).

شيخ واحد

قال ابن حبان في (الثقات)[1]: حميد بن زاذويه، مولى خزاعة وقد قيل زاذويه الأزرق. يروى عن: أنس بن مالك. روى عنه: ابن عون. (وليس هذا بحميد الطويل). اهـ. قلت: حميد الطويل مشهور بالرواية عن أنس، وقد يظن البعض أنه هذا؛ لذا نبه ابن حبان على الفرق.

الوجه العشرون : المفترق ممن اتفق في الاسم كثير الدوران والتلميذ واشترك في البلد:

هذا الباب بتمامه يدخل في المهمل، وضابط هذا الباب أن يكون هناك اشتراك في الشيخ أو البلد أو هما مما يلبس إذا ذكر الراوي مهملاً.

ومما يدخل في هذا الباب محمود المروزي ثلاثة، قد يشتبهون:

فأولهم: محمود بن عبد الله والد عبد الله. سمع ابن عينة، وأبا معاوية وغيرهما. روى عنه: ابنه عبد الله. ترجم له الخليلي في (الإرشاد)[2].

وثانيهم: محمود بن آدم المروزي. روى عن: الفضل بن موسى السيناني، وأبى بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وبشر بن السري، ويحيى بن سليم الطائفي، والنضر بن شميل، ووكيع، وابن فضيل.

قال أبو محمد: كتب إلى أبى وأبى زرعة وألي وكان ثقة صدوقًا. اهـ.

وثالثهم: محمود بن غيلان المروزي أبو أحمد. روى عن: الفضل بن موسى، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن ربيعة، والنضر بن شميل، وأبي معاوية الضرير. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة. سئل أبي عنه فقال: ثقة. اهـ.

ترجم لهما ابن أبي حاتم في (الجرح)[3].

---

(1) (4: 148).

(2) مختصر الإرشاد (3: 907)، وانظر أدب الإملاء للسمعاني (ص61).

(3) الجرح (8: 290- 291).

قال الخليلي في (الإرشاد)[1]: "في ترجمة محمد بن الحسين الحدادي المروزي": فقيه كان على قضاء مرو سنين وعمر...: أخبرني محمد بن الحسين الحدادي (فيما كتب إلي)، حدثنا عبد الله بن محمود المروزي، حدثنا أبي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: كان النبي ε إذا دخل في الصلاة الحديث.

قال: (وهذا محمود بن عبد الله ليس بمحمود بن آدم ولا بمحمود بن غيلان لئلا يشتبه إذا لم ينسب فإن ثلاثتهم مراوزة وقد سمعوا ابن عيينة). اهـ.

الوجه الحادي والعشرون : المفترق ممن اتفق في الاسم كثير الدوران والطبقة

وهذا الباب كذلك يدخل في باب (المهمل) إلا أنه كثير وربما دخل بعض أفراده في باب الملتبس من الأسماء، فمما يدخل تحت هذا الوجه من الملتبس:

عثمان أبو سلمة صاحب الطعام.. ترجم له الذهبي في (المقتنى) فقال: عثمان صاحب الطعام(وليس بالبرى ولا البتي) عن أبي الشعثاء جابر[2].

وهذا أخذه عن ابن أبي حاتم في (الجرح):إذ قال في ترجمة جابر بن يزيد أبو الجهم": روى عن: ربيع بن أنس، وربما أدخل بينهما سفيان الزيات . روى عنه: أبو سلمة عثمان صاحب الطعام (وليس بالبرى ولا البتي) وسليمان بن سليمان الرفاعي الذي يروى عنه نصر بن علي. سئل أبو زرعة عنه فقال: لا أعرفه[3].

---

(1) مختصر الإرشاد (3: 924).

(2) المقتنى برقم (2790).

(3) الجرح (2: 498).

والبري، هو أبو سلمة عثمان بن مقسم البري.عن نافع، وسعيد المقبري، وقتادة. روى عنه: مسلم بن إبراهيم[1].

والبتي، هو أبو عمرو عثمان البتي. عن: أبي الغليل، وعبد الحميد بن مسلمة. روى عنه: هشيم[2].

الوجه الثاني والعشرون المفترق ممن اتفق في الاسم قليل الدوران والطبقة

هذا الباب بتمامه يدخل في المهمل وقد سبق أن ذكرنا أن الخطيب صنف فيه(المكمل في بيان المهمل)، وهذا الكتاب مفقود. وضابط هذا الباب أن يكون من الأسماء قليلة الدوران.

قال ابن حبان في (الثقات)[3]: جسر بن الحسن الفزاري، شيخٌ يروى عن نافع. روى عنه: الأوزاعي. (وليس هذا بجسر بن فرقد القصَّاب ذاك ضعيفٌ وهذا صدوقٌ). اهـ.

قلت: ترجم للثاني البخاري في (التاريخ)[4] فقال: جسر بن فرقد أبو جعفر عن الحسن، وليس بذاك. اهـ.

وأظهر من هذا المثال ترجمتين أوردهما البخاري في (التاريخ)[5] باب من اسمه نافع من باب النون:

أولهما: نافع أبو عبد الله مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي مدني. سمع ابن عمر، وأبا سعيد الخدري. روى عنه: الزهري، ومالك

(1) الكنى لمسلم برقم (1424).
(2) الكنى لمسلم برقم (2320).
(3) (6: 155).
(4) التاريخ الكبير (2: 246).
(5) التاريخ الكبير (8: 85).

ابن أنس، وأيوب، وعبيد الله بن عمر. وقال محمد بن محبوب، عن حماد بن زيد: مات نافع سنة سبع عشرة ومئة. قال عبد الله بن محمد الجعفي: نا بشر بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره.

وثانيهما: نافع (وليس مولى بن عمر) سمع عائشة، عن النبي ε، قال: "من رزقه الله في شيء فلا يتحول منه إلى غيره " [1] **قاله الضحاك بن مخلد: عن أبيه، عن الزبير وهو ابن عبيد عن نافع. اهـ.**

وقد نص ابن أبي حاتم (كذلك) في ترجمة الراوي عنه الزبير بن عبيدة بن نافع على أن شيخه ليس مولى ابن عمر، فقال:

الزبير بن عبيد. روى عن: نافع (وليس بمولى بن عمر) روى عنه: مخلد بن الضحاك والد أبى عاصم الضحاك بن مخلد سمعت أبى يقول ذلك[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[3] **فقال: نافع شيخ يروى عن عائشة، عن**

---

(1) أخرجه أحمد (6: 246)، ومن طريقه المزي في التهذيب (9: 313)، وأخرجه ابن ماجه برقم (2148)، والبيهقي في الشعب برقم (1244) ولفظه (كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر، فجهزت إلى العراق فأتيت عائشة أم المؤمنين، فقلت لها: يا أم المؤمنين كنت أجهز إلى الشام فجهزت إلى العراق، فقالت: لا تفعل، مالك ولمتجرك ! فإني سمعت رسول الله ε يقول: "إذا سبب الله لأحدكم رزقًا من وجه فلا يدعه، حتى يتغير له أو يتنكر له ". وهو ضعيف لحال مخلد بن الضحاك، ذكره ابن حبان في الثقات (9: 185)، وقال العقيلي في الضعفاء (4: 231): "لا يتابع على حديثه ". وقال ابن حجر في التقريب (6537): "مقبول"، وشيخه الزبير بن عدي فيه جهالة. انظر الجرح (3: 584)، التقريب برقم (1999). وانظر ضعيف ابن ماجه للألباني (468).

(2) الجرح (3: 584).

(3) (5: 472).

النبيε: "من رزقه الله في شيء رزقا فلا يتحول إلى غيره". رواه أبو عاصم النبيل، عن أبيه، عن الزبير بن عبيد عنه. (جهدت جهدي فلم أقف على نافع هذا من هو). اهـ.

وفي طبقتهما آخرين إلا أنه لا يلتبس أحد منهم بهذين.. أما هذين فقد خلط بينهما ابن عساكر.

قال ابن حجر: وذكره ابن عساكر في الأطراف في ترجمة نافع مولى بن عمر والصواب أنه غيره[1].

الوجه الثالث والعشرون: المفترق ممن اتفق في الكنية والنسبة:

أبو يحيى التيمي اثنان: أوردهما ابن أبي حاتم في (الجرح)[2]:

أولهما: إسماعيل بن عبد الله أبو يحيى التيمى. قال ابن أبي حاتم: إسماعيل ابن عبد الله أبو يحيى التيمى (وليس هو بأبي يحيى التيمى الذي روى عنه الأشج) روى عن: سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبيε، قال: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" [3] روى عنه محمد بن عباد الكوفى الخراز الذي سكن الري وهو متروك الحديث سمعت أبى يقول

---

(1) التهذيب (4: 211- 212).

(2) الجرح (2: 181)، (7: 105).

(3) أخرجه الدارقطني (1: 333/ برقم31)، (1: 403/ برقم4) من طريق محمد بن عباد الرازي، ثنا أبو يحيى التيمي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة (فذكره). وقال الدارقطني: (أبو يحيى التيمي ومحمد بن عبادة ضعيفان). وفي قال الموضع الثاني: (لا يصح هذا عن سهيل، تفرد به محمد بن عباد الرازي، عن إسماعيل وهو ضعيف).

وأخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام برقم (426) ونقل قول الدارقطني الأول، وزاد: (وروينا عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أنه قال إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي كوفي قال ابن نمير هو ضعيف جدًا).

ذلك.

ثانيهما: أبو يحيى التيمي. المذكور اسمه قيس. ترجمه في هذا الباب فقال: قيس أبو يحيى. روى عن: أبى هريرة. روى عنه: بكير بن عبد الله بن الأشج سمعت أبى يقول ذلك. اهـ.

وترجمه مسلم في (الكنى والأسماء) بهذا[1]. وهذا الباب ذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)[2] وفاته ذكر هذين المثالين.

الوجه الرابع والعشرون: المفترق ممن اتفق في الكنية مع اتحاد الطبقة:

وهذا باب واسع وإنما يدخل الاشتباه فيه عند اتحاد الطبقة أو تقاربها.

أورد البخاري في (الكنى) في باب العين في من يكنى بأبي عثمان راوٍ يشتبه بأبي عثمان النهدي المشهور، فقال:

أبو عثمان (وليس بالنهدي) عن أبيه، عن معقل بن يسار، عن النبي ε، قال: "اقرءوا على موتاكم يس" قاله محمد بن كثير، عن ابن المبارك[3].

والنهدي مشهور بكنيته ترجمه مسلم في (الكنى والأسماء)، فقال: أبو عثمان عبد الرحمن بن مل النهدي، سمع عمر بن الخطاب. روى عنه: قتادة، وعاصم الأحول[4].

وفي هذا الباب راويان ترجمهما ابن ابن حبان في (الثقات)[5]:

---

(1) الكنى برقم (3652).

(2) باب الكنى (3: 2114- 2123) ولم يذكر فيه سوى أربع تراجم.. فهذا من جوانب القصور التي أشار لها ابن الصلاح.

(3) الكنى (ص57).

(4) الكنى والأسماء برقم (2173).

(5) الثقات (5: 261)، (9: 242).

فأولهما: أبو هزان الشامي، اسمه عطية بن أبى جميلة يروى عن جماعة من التابعين وأدرك واثلة بن الأسقع روى عنه أهل الشام.

قال: (وليس هذا بأبي هزان الصغير ذاك اسمه يزيد بن سمرة). اهـ.

وثانيهما: هو يزيد بن سمرة أبو هزان الدهان. يروى عن: عطاء الخراساني. روى عنه: هشام بن عمار، ربما أخطأ. اهـ.

وهذا عداده في أتباع التابعين وإن كان سابقه أعلى منه طبقة لكن يجمعهما أن لهما رواية عن التابعين.

وهذا الباب بأجمعه لم يذكره الخطيب في (المتفق والمفترق)، وكذا أبو الفضل الهروي في (معجم مشتبه أسامي المحدثين).

الخاتمة

الحمد لله والشكر له على أن وفقني لإتمام هذا البحث وأسأله أن ينفع به، إنه سميع مجيب.. ثم أما بعد فهذه بعض النتائج المختصرة التي لا تغني عن استعراض البحث وقراءته وإنما هي مفاتيح لأهم فوائده:

1- أهمية معرفة هذا اللون من التراجم المتفقة بوجه من الوجوه.. وذلك لآثارها النقدية المترتبة على عدم التمييز بينها.

2- أن المتقدمين من المحدثين لم يهملوا التنبيه على المتفقين من الرواة والمتشابهين من بعض الوجوه، وفيما سقنا من الأمثلة الكثيرة دليل ذلك.

3- أن مصنفات الخطيب البغدادي أنتجت لنا ثروة كبيرة في التمييز بين المتشابهين مع حسن التصنيف، بحيث أصبحت عمدة كل من أتى بعده.

4- أن ما نسب إلى الخطيب من قصور في بعض هذه المصنفات يعذر فيه، لتشعب هذا الباب وكثرته.

5- الدراسة المؤصلة لكتاب أبي الفضل الهروي (معجم مشتبه أسامي المحدثين)، وكتاب الخطيب (المتفق والمفترق).. وبيان أنهما العمدة في هذا الباب.

6- جودة تنويع ابن الصلاح في تقسيمه للمتفق والمفترق، وبيان أنه الأنسب في التصنيف في المتفق والمفترق، واستدراك تقاسيم مهمة لم يعرج عليها.

7- بيان طريقة المتأخرين في رواة المتفق والمفترق.

8- محاولة حصر أوجه الاشتباه بالأمثلة التطبيقية في أربعة وعشرين وجهًا.

9- بلغ مجموع التراجم التطبيقية المشتبهة الواردة في هذا البحث (79) ترجمة.. وهي تعطي نماذج فحسب لكل وجه من أوجه الاشتباه البالغة (24) وجهًا.. على النحو التالي:

الوجه الأول (9) تراجم. الوجه الثاني (9) تراجم.

الوجه الثالث (3) تراجم. الوجه الرابع (3) تراجم.

الوجه الخامس (2) ترجمتان. الوجه السادس (2) ترجمتان.

الوجه السابع (2) ترجمتان. الوجه الثامن (2) ترجمتان.

الوجه التاسع (4) تراجم. الوجه العاشر (7) تراجم.

الوجه الحادي عشر (2) ترجمتان. الوجه الثاني عشر (2) ترجمتان.

الوجه الثالث عشر (2) ترجمتان. الوجه الرابع عشر (2) ترجمتان.

الوجه الخامس عشر (4) تراجم. الوجه السادس عشر (2) ترجمتان.

الوجه السابع عشر (2) ترجمتان. الوجه الثامن عشر (2) ترجمتان.

الوجه التاسع عشر (2) ترجمتان. الوجه العشرون (3) تراجم.

الوجه الحادي والعشرون(3) تراجم. الوجه الثاني والعشرون(4) تراجم.

الوجه الثالث والعشرون (2) ترجمتان.

الوجه الرابع والعشرون (4) تراجم.

ولا تغني هذه العجالة عن تتبع فوائد البحث الخاصة المتعلقة بالتمييز بين الرواة.. أدعها للقارئ الكريم.

والله أعلم.

فهرس المصادر

1- (أخبار القضاة) لوكيع محمد بن خلف بن حيان الضبي القاضي (306هـ)، عالم الكتب – بيروت.

2- (أدب الإملاء والاستملاء)، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (562هـ)، ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1401هـ- 1981م.

3- (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للعلامة علاء الدين مُغلطاي بن قليج البكرجي الحنفي (762هـ)، ت: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، مكتبة الضياء- طنطا (1422هـ).

4- (بغية الطلب في تاريخ حلب)، لابن العديم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (660هـ)، ت: سهيل زكّار، دار الفكر- بيروت.

5- (التاريخ الكبير)، للإمام أبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، ت: العلاَّمة عبد الرحمن بن يحيى اليماني (1383هـ)، دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد، ط- 1 (1360هـ).

6- (تالي تلخيص المتشابه) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وألو حذيفة أحمد الشقيرات، دار الصميعي- الرياض، ط1، (1417هـ- 1997م).

7- (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة- الرياض.

8- (تذكرة الحفَّاظ)، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، ت: الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني (1383هـ)، ط 3 (بعد 1377هـ).

9- (تصحيفات المحدثين)، لأبي هلال الحسن بن عبد اللّه العسكري (382هـ)، ت: محمود أحمد ميرة، م. العربية الحديثة- القاهرة.

10- (تقريب التهذيب)، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر أبو زيد، دار العاصمة- الرياض، ط 1 (1416هـ).

11- (تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم)، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، ت: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة- دمشق، ط1، (1985م).

12- (التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل)، لأسماعيل بن باطيش الموصلي

(655هـ)، ت: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب.
13- (تهذيب التهذيب)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، ت: إبراهيم الزيبق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 (1416هـ- 1996م).
14- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف المزي (742هـ)، ت: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط- 4 (1406هـ- 1985م).
15- (الثقات)، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (354هـ)، ت: محمد عبد الرشيد كامل (وغيره)، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ط1 (1403هـ 1983م).
16- (الجرح والتعديل)، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، ت: العلاَّمة عبد الرحمن بن يحيى اليماني (1383هـ)، دائرة المعارف العثمانية- حيدرآباد، ط- 1 (1373هـ).
17- (الحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث)، د. محمود أحمد الطحان، دار القرآن الكريم- بيروت، ط- الأولى (1401هـ).
18- (سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل)، ت: مجدي السيد إبراهيم، م. الساعي- الرياض، (غلاف)، وله نسخة أخرى من رواية الكرجي عنه، ت: د. عبد الرحيم محمد القشقري، كتب خانة جميلي لاهور، ط1 (1404هـ).
19- (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم)، ت:د.عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة- مكة المكرمة، ط- الأولى (1418هـ- 1997م).
20- (سير أعلام النبلاء)، لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، ت: جماعة بإشراف شعيب الأنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط7، (1410- 1990م).
21- (الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يُتَّهم في بعض حديثه، ومجهول روى مالا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعوا إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة)، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (322هـ)، ت: د. عبد المُعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 (1404هـ- 1984م).
22- (غنية الملتمس إيضاح الملتبس)، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، ت: د.يحيى البكري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1422هـ- 2001م).
23- (الغنية) فهرست شيوخ القاضي عياض (544هـ)، ت: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط- 1 (1402هـ- 1982م).
24- (القراءة خلف الإمام)، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، ت: أبي هاجر محمد

السعيد زغلول، دار الكتب العلمية– بيروت.
25– (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث)، للحافظ أبي أحمد عبد اللّه بن عدي الجرجانيّ (365هـ)، ت: سهيل زكّار– يحيى مختار غزّاوي، دار الفكر– بروت، ط– 2 (1405هـ – 1985م).
26– (الكنى)، للإمام أبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، ت: العلاّمة عبد الرحمن بن يحيى اليماني (1383هـ)، دائرة المعارف العثمانية– حيدرآباد، ط– 1 (1360هـ).
27– (الكنى والأسماء)، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، ت: عبد الرحيم القشقري، المجلس العلمي– الجامعة الإسلامية– المدينة النبوية، ط 1 (1404 هـ– 1984م).
28– (المتفق والمفترق)، للخطيب البغدادي (463هـ)، ت: د. محمد صادق الحامدي، دار القاري– دمشق، ط1 (1417هـ– 1979م).
29– (المُسند)، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، ت: عبد اللّه محمد الدرويش، دار الفكر– بيروت.
30– (المعجم في مشتبه أسامي المحدثين)، لأبي الفضل عبيداللّه بن عبد اللّه الهروي (405هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، ط1 (1411هـ– 1990م).
31– (معرفة أنواع علم الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح)، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643هـ)، ت: نورالدين عتر، دار الفكر– دمشق، ط الثالثة (1404هـ– 1984م).
32– (معرفة أنواع علوم الحديث وكمية أجناسه)، لأبي عبد اللّه محمد بن عبداللّه الحاكم النيسابوري (405هـ)، ت: السيد معظم حسين، دار المعرفة– بيروت، ط 2 (1397هـ– 1977م).
33– (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)، للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد اللّه بن صالح العجلي (261هـ)، بترتيب الإمامين نور الدين الهيثمي (807هـ)، وتقي الدين السُّبكي (756هـ)، مع زيادات الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، م. الدَّار المدينة النبوية، ط 1 (1405هـ– 1985م).
34– (المُقتنى في سرد الكُنى)، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، ت: محمد صالح عبد العزيز مراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– المجلس العلمي– إحياء التراث الإسلامي، (1408هـ).

35– (المؤتلف والمختلف) أو (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط)، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (507 ه)، [ومعه زيادات الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر الأصفهاني (581ه)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1 (1411ه– 1991م).

36– (المؤتلف والمختلف)، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (385ه)، ت: د. موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 1 (1406ه– 1986م).

37– (موضح أوهام الجمع والتفريق) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463ه)، ت: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة– بيروت، ط– الأولى (1407ه).

38– (المنتخب من كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ أبي يعلى الخليلي 446ه)، للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفيِّ (576ه)، (المطبوع باسم الإرشاد) ت: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، م. الرشد– الرياض، ط– 1 (1409ه– 1989م).

39– (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)، لابن خلكان أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (681ه)، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت.

40– (يحيى بن معين وكتابه التاريخ)، دراسة وترتيب وتحقيق. د. أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز– مركز البحث العلمي– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– مكة المكرمة، دار المأمون للتراث– دمشق، ط1 (1399ه– 1979م).

فهرس الموضوعات

مقدمة 69
تمهيد 72
أهمية معرفة المشتبه من أسماء الرواة: 73
القسم الأول: الأسماء المشتبهة والعلاقة فيما بينها 77
القسم الثاني: أوجه الاشتباه بين الرواة بأمثلتها التطبيقية 109
الخاتمة..... 145
فهرس المصادر 147
فهرس الموضوعات 151